وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار الثليجي –الأغواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في قانون الأعمال

بعنوان

دور الرقمنة في تطوير قانون الأعمال

من إعداد الطالبتين:

- بهيز ايمان اكرام
-بن سايح هبة

تحت إشراف الأستاذ:

د–رزق الله العربي بن مهيدي

السنة الجامعية 2025/2024

كلمة شكر

سم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين

"محمد" وعلى آله وصحبه أجمعين

سبحان الله الذي وهبنا نعمة العقل، سبحان الذي يستحق الشكر

على نعمته وحده لا شريك له، سبحان الذي جعل لنا العلم نور

وهدانا سبيل الرشاد

<u>أما بعد</u> :

أتقدم بالشكر والتقدير عرفانا بالجميل إلى

الاستاذ *** رزق الله العربي بن مهيدي * على تقبله الإشراف على هذا العمل،***

كما أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل الأساتذة و جميع عمال

الإدارة و جميع موظفي

و إلى كل من أمد لنا يد المساعدة من قريب وبعيد.

وشكرا جزيلا.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

إلى قدوتي في الحياة ورمز الاحترام والتقدير أبي الغالي الذي تعب من أجلي

إلى هدية الرحمان منال الحب والحنان إلى التي علمتني الأصول والإحترام إلى أمي الغالية.

إلى كل أفراد العائلة كبيرا وصغيرا وأسأل الله أن يحفظهم

إلى كل أخوتي وأخواتي

إلى كل الزملاء والزميلات

إلى كل الذين يسعهم قلبي ولم تسعهم صفحتي.

بهيز ايمان اكرام

إهداء

إلى من اضاءت دربي بدعوات الخير

إلى من حتى وإن وصفتها فلا أوفيها حقها إلى من كان صدرها الأمان الدائم لي وابتسامتها الدنيا التي أعيش لها إلى من صوتها كان التفاؤل نفسه إليها اقول أحبك. إليك انت كل شيء إليك أقول أنت أنا. – أمي الغالية–

ألى ابي العزيز

الى من أعمل لهم في قلبي أرقى وأنيل الاحساس اخوتي وأخواتي

الى جميع العائلة والأصدقاء

الذي وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي. إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

بن سايح هبة

ملخص الدراسة:

شهدت العقود الأخيرة تحولًا جذريًا في أنظمة الأعمال حول العالم بفعل الثورة الرقمية، مما دفع العديد من الدول إلى تبنّي استراتيجيات رقمية لتحديث أطرها القانونية والتجارية. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الرقمنة في تطوير قانون الأعمال، من خلال استعراض الإطار النظري للرقمنة، وتحليل الجهود الحكومية الجزائرية في مجال رقمنة الخدمات القانونية والتجارية، واستكشاف مساهمة التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي في البيئة القانونية، مع التركيز على التحديات التي تعيق هذا التحول. توصلت الدراسة إلى أن الرقمنة تمثل رافعة أساسية لإصلاح قانون الأعمال، من خلال تعزيز الشفافية، وتسريع الإجراءات، وتسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية، لكنها لا تزال تواجه عراقيل قانونية وتقنية وبشرية تتطلب معالجات شاملة وهيكلية.

الكلمات المفتاحية :الرقمنة، قانون الأعمال، الذكاء الاصطناعي، التحول الرقمي، التشريع الإلكتروني، الجزائر.

Abstract (in English):

In recent decades, business systems worldwide have undergone a major transformation driven by the digital revolution. Many countries have adopted digital strategies to modernize their legal and commercial frameworks. This study aims to explore the role of digitization in the development of business law, by reviewing the theoretical foundations of digital transformation, analyzing the Algerian government's efforts in digitizing legal and commercial services, and examining the contribution of modern technologies such as artificial intelligence in the legal environment, while highlighting the main challenges facing this transition. The study concludes that digitization is a key pillar in reforming business law by enhancing transparency, accelerating procedures, and improving access to legal information, although significant legal, technical, and human barriers still need to be addressed comprehensively.

Keywords: Digitization, Business Law, Artificial Intelligence, Digital Transformation, E-legislation, Algeria.

شهدت المجتمعات المعاصرة خلال العقود الأخيرة تحولًا جذريًا بفعل الطفرة الرقمية التي مسّت جميع المجالات، الاقتصادية منها والاجتماعية وحتى القانونية، إذ لم تعد الرقمنة مجرد خيار تقني بل أصبحت ضرورة حتمية فرضها الواقع التكنولوجي الجديد. لقد أثّرت هذه التحولات في أسلوب حياة الأفراد، وفي نماذج الإنتاج والاستهلاك، وفي أنماط التفاعل بين المؤسسات، مما أدى إلى إعادة النظر في القواعد القانونية التي تحكم العلاقات التجارية. ويأتي قانون الأعمال في صلب هذه الدينامية، كونه يتفاعل مباشرة مع التغيرات السريعة في بيئة المال والأعمال، ويتطلب تكييفًا مستمرًا لمسايرة هذه المستجدات.

تتعدد مظاهر الرقمنة في مجال الأعمال، بدءًا من التوقيع الإلكتروني والعقود الذكية، إلى المنصات التجارية الرقمية، والمدفوعات الإلكترونية، وصولًا إلى الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في معالجة النزاعات وتحليل المعطيات القانونية. هذه التطورات تطرح إشكاليات جديدة لم تكن مألوفة في النظام القانوني التقليدي، مثل تحديد المسؤولية في الأنشطة الرقمية، مدى حجية الوسائل الإلكترونية، وكيفية حماية الحقوق في بيئة افتراضية لا تعترف بالحدود الجغرافية. ومن هنا، باتت الرقمنة عاملًا محوريًا في تطوير المنظومة القانونية للأعمال، ومرتكزًا أساسياً في بناء تشريعات مرنة وقابلة للتحديث السريع.

وفي الجزائر، بدأت ملامح هذا التحول تتبلور تدريجيًا ضمن رؤية حكومية تهدف إلى تحديث الدولة ومرافقها، وتسهيل مناخ الاستثمار، وتحقيق الشفافية في المعاملات. وقد انعكس هذا التوجه في عدة مبادرات مثل مشروع رقمنة العدالة، وإطلاق المنصات الرقمية الخاصة بالصفقات العمومية، واعتماد التوقيع الإلكتروني، والسعي إلى إصدار قوانين جديدة تراعي متطلبات الاقتصاد الرقمي. ومع ذلك، فإن وتيرة تكييف الإطار القانوني مع مقتضيات الرقمنة لا تزال متباينة، ما يفتح المجال لتقييم واقع التشريع الجزائري في ظل هذه التحولات التقنية، واستكشاف مدى قدرته على استيعاب البيئة الرقمية.

وبناءً على ما سبق، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الرقمنة في تطوير قانون الأعمال في التشريع الجزائري؟ وما هي آفاق وحدود هذا التحديث في ظل التحديات القانونية والمؤسساتية الراهنة؟

-أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تناولها لموضوع بالغ الأهمية في سياق التحولات الرقمية التي يشهدها العالم اليوم، خصوصًا في مجال الأعمال. إذ إن الرقمنة قد أصبحت ركيزة أساسية في تطور النظام الاقتصادي، وبالتالي فإن فهم دور الرقمنة في تطوير قانون الأعمال في التشريع الجزائري يشكل إضافة حيوية للفقه القانوني الجزائري. تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على كيفية تكيف النظام القانوني مع الابتكارات الرقمية التي تطرأ بشكل مستمر، وتقديم رؤية نقدية حول التحديات القانونية والعملية التي تواجه هذا التكيف. كما تكمن أهمية الدراسة في إثراء النقاش حول تطور التشريعات الوطنية بما يتماشى مع مقتضيات الاقتصاد الرقمي العالمي، وذلك عبر تحليل الأدوات التقنية الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي والعقود الذكية، في تعزيز الشفافية وتحقيق العدالة الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، تساهم الدراسة في توجيه صناع القرار والمشرعين إلى ضرورة إصلاح النظام القانوني بما يواكب التطورات الرقمية لضمان تحسين مناخ الأعمال، وجذب الاستثمارات، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية في الجزائر.

-أهداف الدراسة :

- **تحليل العلاقة بين الرقمنة وتطوير قانون الأعمال،** من خلال فهم مدى تأثير التقنيات الحديثة على البنية القانونية المنظمة للنشاط التجاري.

-**رصد الجهود الوطنية الجزائرية في مجال رقمنة قطاع الأعمال،** سواء من حيث السياسات الحكومية أو المبادرات التشريعية والمؤسساتية.

-**توضيح دور الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية الحديثة** في تحديث المنظومة القانونية للأعمال، خاصة في الجوانب المتعلقة بالعقود، القضاء، والمعاملات التجارية.

- **إبراز التحديات القانونية والتقنية** التي تواجه الجزائر في سعيها نحو رقمنة قوانين الأعمال، سواء على المستوى البنيوي أو التنظيمي أو التشريعي.

- **تقديم اقتراحات عملية وتشريعية** تسهم في تكييف قانون الأعمال الجزائري مع البيئة الرقمية العالمية وتحقيق توافقه مع المعايير القانونية الدولية.

-أسباب اختيار الدراسة :

أولًا: الأسباب الذاتية

- الرغبة الشخصية في التعمق في موضوع مستجد يجمع بين القانون والتكنولوجيا.
- الاهتمام الأكاديمي المتزايد لدى الباحث بمسائل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.
- السعي للمساهمة العلمية في إثراء البحوث القانونية المعاصرة ذات الصلة بقانون الأعمال.
- الدافع الذاتي لاختيار موضوع يجمع بين الطابع النظري والتحليل العملي ضمن الواقع الجزائري.

ثانيًا: الأسباب الموضوعية

- أهمية موضوع الرقمنة في ضوء التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر على مستوى التشريع والتنظيم.
- ندرة الدراسات القانونية الجزائرية التي تناولت أثر الرقمنة على قانون الأعمال بصورة تحليلية شاملة.

- الحاجة الماسة إلى تطوير الإطار القانوني بما يواكب التغيرات الرقمية المتسارعة في بيئة الأعمال.
- ظهور تحديات قانونية جديدة مثل العقود الذكية والمدفوعات الرقمية، تتطلب مقاربات تنظيمية جديدة.
- التوجه الاستراتيجي للحكومة الجزائرية نحو رقمنة القطاعات، وخاصة في المجال الاقتصادي والتجاري.

-منهج الدراسة :

يعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي**، باعتباره الأنسب لدراسة موضوع الرقمنة وتأثيرها في تطوير قانون الأعمال في التشريع الجزائري، حيث يقوم هذا المنهج على وصف الواقع القانوني القائم وتفكيك عناصره من خلال تحليل النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة، مع إبراز أوجه التغير والتحول الناتجة عن إدماج التكنولوجيات الحديثة، وعلى رأسها الرقمنة والذكاء الاصطناعي، ضمن البنية القانونية والتشريعية للأعمال. ويسمح هذا المنهج كذلك بمقاربة نقدية لمشاريع الإصلاح والرقمنة القانونية، مع تحليل مدى فعاليتها في تحقيق الأمن القانوني وملاءمتها للمتغيرات الرقمية، وهو ما يجعل هذا التوجه المنهجي ملائمًا للغوص في الإشكاليات المعاصرة التي تفرضها بيئة الأعمال الرقمية في الجزائر.

- **الدراسات السابقة :**

1. دراسة بن ساعد خيرة (2021) بعنوان *التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ودوره في تطوير الأداء*، هدفت إلى إبراز أثر الرقمنة على أداء المؤسسات من خلال تحليل تجربة مؤسسات اقتصادية وطنية. اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أنّ التحول الرقمي ساهم بشكل إيجابي في تحسين جودة الخدمات، رغم وجود تحديات تنظيمية وتقنية. غير أنّ الدراسة لم تتطرق بشكل مباشر

إلى البعد القانوني، ما يبرز الحاجة إلى دراسة خاصة بقانون الأعمال ضمن هذا التحول.[1]

2. دراسة الحارثي فاطمة الزهراء (2022) تحت عنوان *القانون في ظل التحول الرقمي: قراءة في التشريعات العربية*، تناولت الباحثة إشكالية تأقلم القوانين المدنية والتجارية مع بيئة الرقمنة، واستعرضت نماذج تشريعية عربية مثل الإمارات ومصر، مركزة على تقنيات الذكاء الاصطناعي والعقود الذكية. وأوصت الدراسة بتحديث البنية القانونية لتكون أكثر استجابة للتطور التكنولوجي[2].

3. دراسة سعيدي محمد (2020)بعنوان *الرقمنة كآلية لتعزيز الشفافية في قطاع الأعمال في الجزائر*، أبرزت كيف يمكن للرقمنة أن تقلل من الفساد الإداري والتجاري، وذلك عبر أتمتة المعاملات وتعميم الأنظمة الرقمية في العقود العمومية. غير أن الدراسة ركزت على الجانب الإداري أكثر من الجانب القانوني الخالص لقانون الأعمال.[3]

4. دراسة زينب عوينة (2023 (بعنوان *دور الذكاء الاصطناعي في تطوير المنظومة القانونية في الجزائر*، تناولت الباحثة العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والتحول في البنية التشريعية والقضائية، خاصة في مجال قانون الأعمال. وأوصت الدراسة بتحديث النصوص التشريعية بشكل يسمح بدمج تقنيات مثل العقود الذكية والتحكيم الإلكتروني ضمن التشريع الوطني.[4]

---

[1]– بن ساعد خيرة، *التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ودوره في تطوير الأداء*، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة وهران، العدد 12، 2021.

[2]– الحارثي فاطمة الزهراء، *القانون في ظل التحول الرقمي: قراءة في التشريعات العربية*، مجلة القانون والتكنولوجيا، جامعة محمد الخامس، المغرب، العدد 7، 2022.

[3]– سعيدي محمد، *الرقمنة كآلية لتعزيز الشفافية في قطاع الأعمال في الجزائر*، مجلة الاقتصاد المعاصر، جامعة الجزائر 3، العدد 15، 2020.

[4]– عوينة زينب، *دور الذكاء الاصطناعي في تطوير المنظومة القانونية في الجزائر*، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة تبسة، العدد 10، 2023.

تمهيد :

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جذرية بفعل التطور التكنولوجي المتسارع، حيث أصبحت الرقمنة محورًا أساسيًا في مختلف المجالات، ومنها المجال القانوني والاقتصادي. وقد ساهمت هذه التحولات في إعادة هيكلة العديد من الأنظمة التقليدية، مما فرض على الدول اعتماد استراتيجيات جديدة لمواكبة هذا التطور، خاصة في مجال قانون الأعمال.

تعد الرقمنة في قانون الأعمال وسيلة حديثة تهدف إلى تحسين الأداء القانوني والإداري، وتعزيز الشفافية والسرعة في المعاملات. وفي هذا الإطار، تسعى الجزائر إلى تطوير بنيتها التحتية الرقمية واعتماد آليات متطورة لتنفيذ الرقمنة في إدارتها العمومية، وذلك ضمن رؤية تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الحوكمة الإلكترونية.

ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين: الأول يتناول الإطار المفاهيمي للرقمنة، حيث يتم التعرف على مفهومها، وآليات تنفيذها في الإدارة الجزائرية، بالإضافة إلى استراتيجية الجزائر الإلكترونية. أما المبحث الثاني، فيتناول قانون الأعمال في ظل التحولات الرقمية، عبر دراسة تطوره، وعلاقته بالرقمنة، مع تسليط الضوء على بعض التجارب الدولية في رقمنة قانون الأعمال للاستفادة منها في تحسين المنظومة القانونية الجزائرية.

المبحث الأول : ماهية الرقمنة.

أصبحت الرقمنة من أبرز ملامح العصر الحديث، حيث باتت التكنولوجيا الرقمية تلعب دورًا حيويًا في تسهيل العمليات الإدارية والاقتصادية وتعزيز كفاءة المؤسسات. ولم تعد الرقمنة مجرد خيار، بل أصبحت ضرورة ملحة لمواكبة التطورات العالمية وتحقيق التنمية المستدامة.

يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على ماهية الرقمنة من خلال استعراض مفهومها وأهميتها، بالإضافة إلى دراسة الآليات المعتمدة لتنفيذها في الإدارة الجزائرية، مع التركيز على استراتيجية الجزائر الإلكترونية التي تسعى إلى ترسيخ التحول الرقمي في مختلف القطاعات.

المطلب الأول : مفهوم الرقمنة .

شاعت في الأدبيات العربية المعاصرة ومصطلحات "الكتابة الرقمية" و "الإبداع الرقمي" و "الكتاب الإلكتروني"و "الترقيم"، وغيرها من المصطلحات التي تحيل إلى نمط جديد من الكتابة التي تولدت نتيجة التطور الهائل الذي حدث في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال.[1]

ولتفادي الغموض والخلط بين هذه المصطلحات فيما بينها والوصول الى مفهوم جامع، يمكن الوقوف على بعض التعاريف المختلفة لمصطلح الرقمنة او التعريف الرقمي فيما يلي:[2]

[1]– محمد فرج احمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات ام خارجها ، المملكة المتحدة، جامعة الأمام محمد بن سعود الاسلامية العدد 4، 2009، ص 11.

[2]– سعيد يقطين، من النص الى النص مدخل الى جماليات الابدع التفاعلي، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2005، ص21.

الفرع الأول: تعريف الرقمنة "لغة"

تدل مادة رقم في المعاجم اللغوية العربية على جملة من المعاني أهمها التعجيم والتبيين والكتابة والقلم والخلط، ويقول ابن منظور " الرقم والترقيم تعجيم الكتاب، ورقم الكتاب يرقمه رقما أعجمه وبينه، وكتاب مرقوم أي قد بينت حروفه بعلامتها من التنقيط وقوله عز وجل"كتاب مرقوم كتاب مكتوب والمرقم القلم .. والرقم: الكتابة والختم.. والرقم: ضرب مخطط . . من الوشي.. ورقم الثوب يرقمه رقما ورقمه خططه.

الفرع الثاني: تعريف الرقمنة "اصطلاحا"

يعرف سعيد يقطين الترقيم التناظري النمط بأنه "عملية نقل أي صنف من الوثائق من (أي) إلى النمط الرقمي، وبذل كصبح الصورة الثابتة أو المتحركة والصوت أو الملف مشفرا إلى أرقام لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بأن تصير قابلة للاستقبال والاستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية" وهنا، يتضح أن ترقيم النص هو عملية تحويل النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية ليصبح قابلا للمعاينة على شاشة الحاسوب. هناك مفاهيم أخرى تتعلق بمصطلح "الرقمنة" ذلك وفقا للسياق الذي يستخدم فيه، فينظر "تيري كاني" إلى الرقمنة أنها "عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من الكتب، والدوريات، والتسجيلات الصوتية والصور المتحركة...) ، إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عير النظام الثنائي (البيتات) والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الألية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية "يمكن أن يطلق عليها "الرقمنة"، ويتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة.[1]

[1]– د نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص20.

وتشير "شارلوت بيرسي" " إلى الرقمنة أنها "منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي". ويقدم "دوج هودجز" مفهوما أخرا تم تبنيه من طرف المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه "الرقمنة عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي، مثل مقالات الدوريات والكتب والمخطوطات، والخرائط....) إلى شكل رقمي".

وبمعنى أخر أن الرقمنة هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي، وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الألكتروني ؟، غير أن هذا المصطلح يمكن أن يأخذ عدة معاني حسب المجال الذي يستخدم فيه حيث يلاحظ أن الرقمنة تعني: في الحسابات تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.

في سياق نظم المعلومات : تحويل النصوص المطبوعة مثل الكتب والصور سواء كانت صورا فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط ... إلخ) وغيرها من المواد التقليدية من أشكالها التي يمكن أن تقرأ بواسطة (الإنسان أي تناظرية إلى الأشكال التي يقرأفيها بواسطة الحاسب الآلي، أي إشارات ثنائية وذلك عن طريق استخدام نوع من أجهزة المسح الضوئيطريق الكاميرات الرقمية ، والتي ينتج عنها أشكال عرضها على شاشة الحاسب.[1]

المطلب الثاني :اليات نفذي الرقمنة في الادارة الجزائرية .

لتحقق عملية الرقمنة الأهداف المتوخاة، تحتاج الجهات الإدارية القائمة على العملية بضرورة تحضير القاعدة الأساسية للعملية والتي تكون بتحضير البنية التحتية وتأمينها بالوسائل التقنية (الفرع الأول) والعمل بجدية على تحضير وتكوين العنصر البشري في

[1]– محمد فتحي محمود الحكومة الإلكترونية، الشروع المبكر.. ولا خيار المنظمة العربية للتنمية الإدارية "الإدارة العربية وتحديات أهداف التنمية للألفية المنظمة العربية للتنمية الإدارية ومكتب وزير الدولة لشئون التنمية الإدارية (لبنان) القاهرة 2006، ص 2

المجال التكنولوجي (الفرع الثاني)،[1] دون أن نتناسى ضرورة مسايرة كل ذلك بتوفير التغطية القانونية المنظمة لعملية التحول الإلكتروني (الفرع الثالث).

الفرع الأول: التأطير التقني لعملية الرقمنة بتوفير بنية تحتية مناسبة

تعتمد عملية الرقمنة في الإدارة على ضرورة توفير بنية مناسبة ومسايرة للتطور التكنولوجي، فالبنية التحتية هي قاعدة تمكينية لقدرات مشتركة ضرورية لوجود وعمل نظم المعلومات، حيث تتكون من موارد نظم وأدوات تكنولوجيا المعلومات (عتاد الحاسوب والبرامج والشبكات)، وموارد البيانات (مستودعات البيانات، قواعد البيانات، نظم إدارة قواعد البيانات)، ونظم المعلومات المحوسبة وتطبيقاتها في الإدارة الالكترونية، والاعمال الالكترونية.

حيث تحتاج الدول إلى بناء منظومة متطورة للاتصالات ونظم جيدة لإدارتها، وخاصة زيادة إمكانية الاتصال عن بعد ذات النطاق والسرعة العالية مع تسهيل وصول الأنترنت للمواطنين بتكلفة رخيصة. ولتحقيق ذلك تحتاج الإدارة إلى توفير متطلبات تقنية تتضح النقاط التالية:[2]

-ترتبط بإيجاد حواسيب إلكترونية ونظم بيانات متكاملة وأكشاك إلكترونية في الأماكن العمومية،[3]

-رفع وزيادة الترابط بين مختلف الأجهزة داخل الدولة،

[1]- عبد الفتاح بيومي الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 25.

[2]- عن إيمان عبد المحسن زكي الحكومة الالكترونية مدخل إداري متكامل بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص ص 18-19

[3]- عكنوش نبيل المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية تصميمها وإنشاؤها مكتبة جامعة الأمير عبد القادر نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم المكتبات قسم علم المكتبات كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص 148.

-تطوير مختلف شبكات الاتصالات بما يتوافق مع التحول الإلكتروني،

لا بد من توافر عدد كاف من مزودي خدمات الانترنت الذين يتولون إقامة الوصل التقني بين أجهزة الحكومة المختلفة ومتلقي الخدمة أو طالب المعلومة، فكلما أتيح المجال أكثر للمواطن العادي للاستفادة من خدمات الادارة الالكترونية، ازداد إقباله عليها وبذلك يرتفع مستوى تقبلها. تؤثر البنية التحتية في فعالية تدفق أنشطة الاعمال مع الموردين والزبائن وفئات المستفيدين من شركاء الاعمال في ظل ارتفاع المعاملات على شبكة الويب والانترنت، نذكر على سبيل المثال لا الحصر أن المنظمة الالكترونية التي تعمل على أساس نموذج متجر التجزئة تتعامل مع حجم هائل من البيانات المرتبطة بعدد كبير ومتنوع من المنتجات يصل إلى (35000) منتج، و(4,2) بليون من المعلومات. هذا الحجم من المعلومات يتطلب وجود بنية قوية من نظم وتكنولوجيا معلومات ذكية للتنقيب عن البيانات المفيدة وتصنيفها إلى بيانات هيكلية شبه هيكلية، وغير هيكلية ولاستنباط العلاقات والأنماط الخفية بين البيانات لدعم قرارات الإدارة الالكترونية[1].

تتميز المعلومات في نظام التسيير الإلكتروني للوثائق والمعلومات بكونها إلكترونية، لذا من الضروري القيام بعمليات إدخال هذه المعلومات إلى النظام أو اقتنائها، ونظرا لكون الماسح (scanner) أو جهاز الرقمنة numériseur) هو رمز التسيير الإلكتروني للوثائق والمعلومات، الذي يقوم بتحويل الوثائق المطبوعة إلى صورة إلكترونية يمكن تداولها بواسطة الحاسوب، فإنه يعتبر أداة أساسية لاقتناء المعلومات.

وفي إطار توسيع خدمات الإدارة الإلكترونية ورقمنة الوثائق والأرشيف لتحسين أداء الخدمة العمومية، تم خلال هذه السنوات الشروع في إطلاق رخصة السياقة البيومترية بصفة

[1]– مريم بن تازير واقع تطبيق استراتيجيات الحفظ الرقمي في مشاريع الرقمنة دراسة ميدانية بالمكتبة الرقمية لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية Cybrarians Journal، العدد 54 يونيو سعد غالب ياسين الإدارة الالكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية مركز البحوث معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2005، ص65

تدريجية ببعض الولايات النموذجية في انتظار تعميمها على باقي الولايات، مع بلوغ عملية رقمنة الإدارة نسبة 50 بالمائة. ومن المنتظر الوصول إلى نسبة 100 بالمائة خلال العامين القادمين، وذلك بفضل وضع حيز الخدمة الشباك الإلكتروني المؤمن".

تمر عملية اقتناء المعلومات والوثائق في التسيير الإلكتروني للوثائق والمعلومات بعدد من المراحل أهمها:

-تحويل أو تعديل أحجام الوثائق،

التحكم في هيكلتها ومكوناتها،

-الحصول عليها من خلال تشكيلة من أدوات الحفظ والمعالجة.

يتطلب تسيير كل حجم معين من الوثائق بعض التجهيزات والبرمجيات، أهمها جهاز السكانير، بطاقة الفاكس برنامج تحويل الملفات،..وغيرها. وبهذا فإن مصلحة الرقمنة المشتركة توفر جملة من الخدمات أهمها:

-خدمات البريد،

-توزيع المهام على مناصب العمل الموجودة تحت تصرف المستفيدين،

-تأمين الوثائق والمعلومات

-استخدام السكانير المركزي أو ما يسمى بمركز الرقمنة.

ان رغبة الجزائر في التحول نحو اقتصاد المعرفة والتي تعد الإدارة الالكترونية جزء منه، يفترض لها أن تتجسد على أرض الواقع مع تطور الانترنت كوسيط إلكتروني يؤدي إلى تقريب المسافات وإزالة الحواجز وتخفيض التكاليف ورفع الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات. ولقد كانت أولى الخطوات المتخذة لتعميم تقنية الانترنت هي إسناد مهمة إنشاء

شبكة وطنية وربطها بالشبكات الدولية سنة 1993 لمركز البحث والإعلام العلمي والتقني "CERIST" التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي[1].

كان الانطلاق الفعلي للارتباط بشبكة الانترنت في شهر مارس 1994 عن طريق إيطاليا، حيث كانت سرعة الخط ضعيفة جدا ولا تتعدى 9,6 كيلو بيت/ثا، وارتفعت إلى 1 ميغا بيت/ثا بعد ربط "CERIST" بواشنطن بالقمر الصناعي الأمريكي، وبعد مرور عشر سنوات تضاعفت هذه السرعة بأكثر من 200 مرة لتبلغ 6530 ميغا بيت/ثا. أما في ما يخص تقديم خدمات الانترنت فقد ظل القطاع محتكرا من قبل الدولة إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم 98-257[2] ، الذي انهى الاحتكار وفتح المجال أمام مزودي خدمات الانترنت الخواص والعموميين لممارسة نشاطهم، مما ساهم بشكل ملحوظ في تطور عدد المستخدمين[3].

تبنت الجزائر بتاريخ 25 جويلية 2000 قرار بإصلاح قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية محددة البرامج والأهداف ذات الأولوية التي ينبغي تحقيقها مستقبلا، وعلى رأسها تحقيق خدمة شاملة موجهة أساسا للتدخل وتوفير الخدمات في المناطق غير المغطاة من قبل المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في القطاع، والملزمين بتطبيق بنود دفاتر الشروط الخاص بهم من خلال المادة 08-18 من القانون أعلاه.

---

[1]- مروة عيجاج، تعميم إصدار رخصة السياقة البيومترية بداية من 21 أفريل الجاري مقال في النهار online بتاريخ 11/02/2024، أطلع عليه في 11 نوفمبر 2019 على الموقع الإلكتروني:
https://www.ennaharonline.com

[2]- مرسوم تنفيذي رقم 98-257 مؤرخ في 25 أوت 1998 يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات "أنترنات" واستغلالها، ج ر العدد 63، الصادر بتاريخ 4 جمادى الأولى 1419هـ.

[3]- سمية ديمش التجارة الالكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2010، ص 203

في إطار وضع برنامج السياسة العامة للحكومة وبرنامج العمل المخصص لتطوير مجتمع المعلومات من خلال البنى التحتية ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية واستعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، قامت الوزارة بإعداد مخطط وطني لتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال. هذا المخطط تهدف إلى تحقيق ما يلي[1]:

-توطيد أسس الجزائر المستقرة،

-تحسين الحكم الراشد

-مواصلة التنمية البشرية،

-الزيادة في ديناميكية النمو الاقتصادي.

ترى الوزارة أنه ينبغي لشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات التدفق العالي والعالي جدا أن تكون قادرة على تقديم القدرات اللازمة عبر كافة التراب الوطني مع ضمان الجودة والسلامة وفقا للمعايير الدولية، حيث تعتبر هذه الشبكة القاعدة التي تقوم عليها جميع الإجراءات التي تهدف إلى إتاحة خدمات على الخط تكون آمنة لفائدة المواطنين والمؤسسات والإدارات. كما تم تحديث الاطار التنظيمي الذي يحكم قطاع الاتصالات سنة 2018 عن طريق إدخال مفاهيم جديدة مثل فتح سوق الانترنت الثابت والتشارك في استعمال البنى التحتية التجوال المحلي وقابلية نقل الأرقام والحياد التكنولوجي. وفي هذا الاطار يتم تعزيز البنى التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية على ثلاثة محاور رئيسية هي:

-استكمال وتحديث شبكة النفاذ عن طريق رفع مستوى البنى التحتية الموجودة ضمن المجال التكنولوجي للتكفل بالتطورات التقنية واحتياجات السوق من حيث الخدمات.

[1]- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تم الاطلاع بتاريخ 02-03-2025، الساعة 15:35، متاح على الموقع إستراتيجية /https://www.mpt.gov.dz/ar/content

-تطوير البنى التحتية الجديدة عن طريق رفع قدرات شبكة التدفق العالي والعالي جدا (بسط الألياف البصرية والجيل الرابع للهاتف الثابت، بغية توفير الخدمات البيضاء، الريفية والمعزولة خاصة وكذا تلبية حاجيات السوق،

-تحسين نوعية الخدمات واستقبال الزبائن.

الفرع الثاني: التكوين التكنولوجي للمورد البشري .

الرقمنة هي عملية تقنية بحتة في الأصل ولذلك كان لزاما على الإدارات أن تساير التطور التكنولوجي مسايرة متوازنة وموازية لجميع العناصر المكونة لعملية الرقمنة، فاقتناء الأجهزة غير كاف دون أن يتوفر لديها تأطير بشري يعمل على تسيير تلك الأجهزة، كما أن عملية الاقتناء بحد ذاتها تجعل من تطبيق الإدارة الالكترونية في وضعية تبعية تكنولوجية تشل وتقلل من حريتها في عملية التسيير، مما يستدعي أن تكون لها خبرة تكنولوجية خاصة بها[1].

يعتبر المورد البشري من أهم العناصر المكونة للإدارة والتي يرتكز عليها بشكل كلي في التسيير الإداري، مما يفرض السعي نحو توفير مناخ مناسب للعمل وتحسين التواصل فيما بينهم لتحقيق خدمة عمومية أفضل. ولذلك لابد من تكوينهم وتدريبهم وتعليمهم، بشكل مستمر ومساير للتطور التكنولوجي؛ دون تجاوز عملية التحفيز والترقية لديمومة عملية التكوين والتطوير وتحاشيا لعملية المقاومة التي تتولد عن عملية التغيير في محيط العمل سواء باستعمال وسائل تكنولوجية حديثة تتطلب التكوين أو اعتماد نظم إلكترونية مستحدثة تتطلب التحكم في تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

[1]- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تم الاطلاع بتاريخ 02-03-2025، الساعة 15:35، متاح على الموقع إستراتيجية /https://www.mpt.gov.dz/ar/content

تمكن تكنولوجيا الاعلام والاتصال المورد البشري من التحكم في المعلومات بالاستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية، حيث تسمح عملية رقمنة المعلومات من تحديد المعلومات الضرورية عن طريق تعلم كيفية تحديد اختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة، أي أداء إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتأثير، ولا يوجد أفضل من النظم المعلوماتية أو الذكية لتقدم معلومات جاهزة للاستخدام مباشرة.[1]

إن المورد البشري هو بالدرجة الأولى طاقة ذهنية وفكرية، ومصدر للمعلومات والاقتراحات والابتكارات، وعنصر فاعل وقادر على المشاركة الإيجابية بالفكر والرأي، ولذلك بدأت الإدارة المعاصرة تبحث عن مفاهيم وأساليب جديدة لتنمية تتناسب مع أهميتها وحيوية الدور الذي تقوم به حيث يعتبره البعض أصلا ثابتا من أصول المؤسسة، وهو مصدر الخير والعطاء على مر السنين وعليه يجب أن تتعهده بالاهتمام بتدريبه وتنمية إبداعاته.

يعتبر العنصر البشري في الإدارة الإلكترونية أو في عملية الرقمنة، عاملا أساسيا لنجاح عملية الرقمنة وبذلك تطبيق الإدارة الإلكترونية، وهو بذلك يحتاج لإعداد كامل من خلال القيام بالتدريب والتأهيل في جميع المجالات، سواء تشغيل أو إدارة أو صيانة وتصميم، بهدف ردم الهوة بين فكر الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية، وتوفير الإطارات المطلوبة لتشغيل وصيانة النظام مثل محللي النظم مدراء المعلومات، المبرمجين، المشغلين، مهندسي الصيانة، والطاقم الإداري العامل في النظام.

يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الأنترنت المختلفة، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي

[1]– عليان بن عبد الله الرشيد تنمية الموارد البشرية ودورها في تفعيل الإدارة الإلكترونية – دراسة تطبيقية على العاملين في الأمن العام بمدينة الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا قسم العلوم الادارية الرياض العربية السعودية 2007 ص 45

الاقتصاد الرقمي ضرورة توفير البنية التحتية في الاقتصاد، وانخفاض تكلفة تلك الخدمات وتوفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية واستخدام الأموال الإلكترونية مثل بطاقات الائتمان.

الفرع الثالث: التأطير القانوني لعملية الرقمنة في الجزائر

تتسم عملية وضع سياسة التنمية الرقمية في البلدان النامية بالتعقيد الشديد، لأنها في الأصل تحتاج إلى قدر كبير من الابداع ودرجة عالية من الوعي لتنفيذها، وذلك ما تفتقده الكثير من القيادات السياسية والإدارية، حيث تقف حائرة بين ضرورة وحتمية الرقمنة وبين كيفية إدراجها ضمن قائمة الأولويات. مما يجعل كل الجهات والهيئات الإدارية تنتظر تأطيرا قانونيا ملزما لها للقيام بعملية الرقمنة رغم أن الإدارة ملزمة بالرقمنة دون أن تلزم بنص قانوني، لأن عملية الرقمنة هي مجرد تطبيق لمبدأ التغيير والتكييف، والذي يعتبر مبدأ دستوري لا يحتاج إلى نص قانوني ملزم. [1]

لقد ظل قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية في معظم الدول ولفترة طويلة خاضعا للاحتكار، كانت الدولة هي الوحيدة التي لها حق حصري لاستغلال هذا النشاط، واستمر الوضع إلى غاية سنة 1980 وتحت تأثير التطورات التكنولوجية بدأ التغيير في الولايات الأمريكية التي باشرت عملية تحرير القطاعات الشبكية ثم انتقلت هذه الموجة إلى المملكة البريطانية المتحدة واليابان ثم المجموعة الأوروبية وبعدها طالت كل دول العالم.

إن انفتاح قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية على المنافسة لا يعني إطلاقا زوال فكرة المرفق العام منه، ولكن هذا الانفتاح حتما تكون له انعكاسات على تنظيم هذا النشاط المرفقي وقد يكون له تأثير أيضا على المستعملين من خلال معاملتهم بصفة مختلفة

[1] – عبده نعمان الشريف الحكومة الإلكترونية كاستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة ووظائف مؤسساتها الواقع والتحديات حالة دول مجلس التعاون الخليجي أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، 2009، ص 113.

باختلاف موقعهم الجغرافي أو والمالي لهذا السبب قام المشرع الجزائري بتكريس ما يسمى بالخدمة الشاملة service universe) في القانون رقم 2000-03 المتضمن القواعد العامة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، والتي تُعد كصمام أمان ضد الممارسات غير القانونية للمتعاملين الاقتصاديين الناشطين في هذا القطاع في مواجهة المستعملين.[1]

التأطير القانوني في الجزائر لعملية الرقمنة كان الخطوة الأولى قبل البدء والإقرار بمشروع الجزائر الإلكترونية (2009-2013)، ولتحقيق هذه الغاية قامت الجزائر بفتح قطاع الاتصالات لتطوير الخدمة العمومية، واستكملت عملية التأطير بوضع مجموعة من القوانين لإرساء دعائم الإدارة الإلكترونية.

ساير المشرع الجزائري مختلف التطورات المتعلقة بالحاسوب والأنترنت حين تناول الغش المعلوماتي في القانون رقم 04-15، وقانون رقم 09-04 الذي وضع قواعد خاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال، وفي 2015 نظم المشرع عملية التوقيع الإلكتروني كما تناول التصديق الإلكتروني كآلية ضامنة لعملية تبادل البيانات، كل ذلك من أجل التأكيد على أن عملية الرقمنة هي أساسية في تسيير الإدارة ولذلك اعترف للإدارة بإمكانية التوقيع الإلكتروني على تعاملاتها استكمالا لعملية التحول الإلكتروني.

عرفت سنة 2018 المصادقة على القانون الجديد للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية 19، الذي ينص على العديد من الإجراءات الجديدة أهمها فتح المجال أمام الشركات الخاصة الناشطة في مجال التزويد بخدمات الأنترنيت. فبالرغم من أن شركة "اتصالات الجزائر" تبقى هي المسؤولة عن تزويد هذه الشركات بخدمات الأنترنيت، إلا أن هذه الشركات التي يعتبرها القانون موزعة فقط، ستخلق نوعا من المنافسة، من شأنها أن

[1]- سليم مسلم ،الحكيم إمكانية الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي من قبل مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ،26، العدد الأول، 2010 563-592، ص564

تظهر في بعض العروض الترويجية الجديدة. كما يمكنها أن تخفف الضغط عن المتعامل الوحيد خاصة فيما يتعلق بالصيانة التي تؤرق المشتركين.[1]

وجاء القانون الجديد بامتيازات معتبرة، تسمح للمواطنين بتغيير متعاملي الهاتف النقال الذي ينتمون إليه بدون أن يغيروا أرقام هواتفهم، فيما شهدت كذلك تنوع الخيارات المطروحة أمام المواطن عند اقتناء التجهيزات التكنولوجية، بدخول منتوجات جزائرية الصنع إلى السوق، على إثر انطلاق الإنتاج بالنسبة لمصنعي تركيب علامتي "سامسونغ" و "أل جي بالجزائر لتعزز المنتجات المثيلة التي سبق أن شرعت عدة مؤسسات وطنية رائدة في تركيبها ببلادنا.

وتعززت المنظومة القانونية خلال هذه السنة أيضا، بقانون يسمح للجزائر على المدى المتوسط والبعيد، بخوض غمار التجارة عن بعد، بسن القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية الذي يتضمن عدة أحكام لضمان أمن التجارة الإلكترونية، مع تحديد التزامات الممونين والعملاء الإلكترونيين. وبالإضافة إلى كل الامتيازات التي ينص عليها القانون، اتخذت الدولة عدة تدابير لتعزيز استخدام الدفع الإلكتروني في كل التعاملات المالية؛ من أجل استقطاب المال الموجود في الاقتصاد الموازي، منها توقيع اتفاقيات بين بريد الجزائر وعدة مؤسسات للسماح بالدفع مباشرة عبر البطاقة الذهبية، وإلزام المحلات التجارية بتوفير أجهزة الدفع الإلكتروني لتسلم الأموال بدون اللجوء إلى التعاملات النقدية.

المطلب الثالث :استراتيجية الجزائر الالكترونية

يجب على المؤسسات العمومية تبني الآليات الإستراتيجية للرقمنة قصد تحسين الخدمات المقدمة للمواطن.

[1]– مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي مشاريع وتجارب التحول الرقمي في مؤسسات المعلومات دراسة للاستراتيجيات المتبعة مجلة RIST مجلد 19 العدد1 ص 28

1- البنية التحتية الرقمية:

يعد إستخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال إحدى المتطلبات المهمة لتبني إستراتيجية[1].

رقمية لدعم سياسة وطنية تهتم بالتطور الرقمي، والجزائر على غرار عديد الدول سارعت في تبني الرقمنة قصد تمكين الجماعات المحلية من الارتقاء بكفاءة الموارد البشرية وتنفيذ الخطط والسياسات بفعالية، لذلك إنطلقت الجزائر في تنفيذ السياسة الوطنية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال التي تقوم على تطوير البنية القاعدية للاتصالات من خلال:

-إيجاد بنية قاعدية قوية وواسعة ومتكاملة.

-الإستثمار في العنصر البشري وتطوير الكفاءات.

-تجاوز التحدي المفروض في ظل المتغيرات والمستجدات الرقمية.

- إعتماد رؤية إستراتيجية لتطوير الإدارات العمومية:

إن وجود رؤية إستراتيجية لتطوير المؤسسات العمومية، تتجاوز تلك المقاربة الضيقة التي أفرزتها الإصلاحات الإدارية الجزائرية في الآونة الأخيرة، لأن تلك المبادرة لها أهمية في توفير خدمة عمومية ذات فعالية وجودة تتماشى مع تطلعات المواطن رفيق.[2]

بداية من إستحداث أجهزة رقمية لإتاحة التبادل المعلوماتي داخل الجماعات المحلية وتحقيق التناغم بين الأنظمة المعلوماتية التابعة لمختلف الأجهزة الإدارية، ليصبح مشروع الرقمنة وسيلة لخدمة المواطنين وتحسين العلاقة بينهم وبين الإدارة.

[1]-رفيق مرسلي ، الأساليب الحديثة للتنمية الادارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق ،دراسة حالة الجزائر 2001-2011 ،رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو ، 2011 ، ص57

[2]- رفيق مرسلي ، نفس المرجع السابق ، ص131

-إستراتيجية الأمن المعلوماتي في الإدارة العمومية:

تحرص الإستراتيجية للمحافظة على المعلومات في كل المؤسسات، فعملية إدخال الرقمنة في الإدارة العمومية تعد إحدى الآليات المهمة التي ستمكن من تحسين وإرساء علاقات متميزة ما بين الإدارة والمواطن مع ضمان الأمن المعلوماتي والأنظمة الرقمية من عمليات القرصنة، والتعامل الإلكتروني يضمن الشفافية اللإدارية ويمهد الطريق لدمقرطة الإدارة، فمن حق المواطن الإطلاع على الوثائق وبذلك يتم إصلاح الإدارة وتنميتها وتطويرها وتأهيلها بهدف تحسين جودة الخدمات الإدارية، كما أن الرقمنة تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على نمو وتطور المعلومات في المجتمعات، فهي بالإضافة للعنصر البشري تشكل إحدى العوامل التي يتم بها تقييم مدى تقدم الإدارة العمومية، الأمر الذي يفرض تطوير الأنظمة المعلوماتية بشكل تدريجي لتوفير المعلومات اللازمة لتسهيل مسار إتخاذ القرارات الإدارية، في إطار مبادئ الحكامة الإلكترونية، وأضحت تساهم في تحسين العمل الإداري، فعندما تؤسس الجماعات المحلية نظم رقمية متينة وفعالة في مجال تقديم الخدمات الإلكترونية سواء للأفراد أو المنظمات، فإن ذلك سيؤدي في النهاية لخلق مناخ إيجابي يمكّن تلك الجهات من إجراء المعاملات إلكترونيا فيما بينها وبين المواطنين بغرض تقليص النفقات وتحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف المرفق العام.[1]

إستراتيجية الرفع من كفاءة الجهاز الإداري:

يعتبر الدفع بعجلة التنمية الإدارية الهاجس الرئيسي لمختلف الفاعلين الإداريين، لما لها من دور في تحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن والقضاء على البيروقراطية، يتطلب الرفع من كفاءة الجهاز الإداري، ودفع الجماعات المحلية إلى إستعمال تقنيات حديثة للرقي بعملية التسيير الاداري وتلبية إحتياجات المواطنين، وتحسين خبرات

[1]- فهد مبارك الهاجري، العقود الادارية عبر الانترنيت ،ط1 ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأدرن ،2015، ص39

الموظفين أثناء التعامل مع طلبات الخدمة وخلق بيئة مميزة للعمل الإداري يستطيع من خلاله الموظف إكتساب المهارات والكفاءات المطلوبة في إستخدام التكنولوجيات الحديثة للإدارات العمومية وتحسين الآليات التواصلية مع المواطنين.[1]

إستراتيجية تفعيل القنوات الاتصالية بين الإدارة والمواطن:

إن توظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بالجزائر يهدف في المقام الأول إلى إحداث التغيير الإيجابي في النسق الإداري، من خلال تحسين وإثراء ما هو موجود ورفع مستوى العمل الإداري، سواء قصد إرضاء المواطنين من خلال التعرف على إحتياجات المتعاملين مع الإدارة الأساسية، وإشراك العاملين في تخطيط وتطوير الخدمات المقدمة لهم، ووضع نظام لقياس درجة رضا المتعاملين كجزء أساسي يتيح للمتعاملين مع الإدارة الحصول على الخدمات دون مساعدة من أي موظف، وإيجاد قنوات إتصالية متعددة للسماح للمواطن بالولوج للنظام الرقمي في كل وقت وفي أي مكان، كذلك وجود إجراءات لتلقي الإنشغالات ومعالجتها. [2]

ومن أهم الإستراتيجيات :

تسعى المؤسسات العمومية لتنظيم المرفق العام بإعتماد عدة وسائل تتماشى مع التطور العلمي والتكنولوجي، مع الأخذ بعين الإعتبار تغيير ظروف التجاوب مع التقنيات الحديثة ما يسمح بسهولة حصول الفرد على الخدمات بسهولة وكفاءة، لأن الإنتقال من نظام الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية يعد إستجابة للمصلحة العامة التي تقتضي تطوير المرفق العام وتدعيمه بالرقمنة وتأهيل الموظفين وذلك بمواكبة التطورات والمستجدات والتغيرات.

[1]–موسى عبد الناصر ، مساهمة الادارة الالكترونية في تطوير العمل الاداري بمؤسسات التعليم العالي ، دراسة حالة كلية العلوم والتكنلوجيا بجامعة بسكرة ، مجلة الباحث ، عدد 01 ، الجزائر ، 2011 ، ص42

[2]– مراد جفري، الثورة الرقمية وتأثيرها على الادارة العمومية بالمغرب : https://9anonak.blogspot.com.

إستراتيجية توفير المشاركة الإلكترونية:

من أهم أهداف الجماعات المحلية هي توفير المشاركة الإلكترونية الفعالة للمواطن بهدف التخلي عن المنهج التقليدي بإستعمال المعلوماتية في الإدارات العمومية من خلال الإجراءات التالية: التطبيقات التي تتيح للمواطن أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني أن يبدي ملاحظاته وتعليقاته حول مستوى الخدمات المقدمة.

نظام المتابعة لشكاوي المواطنين عن مستوى تقديم الخدمات العمومية.

إستطلاع الرأي على البوابة لجمع آراء المواطنين وإتخاذ القرارات المناسبة وخدمة المواطنين.
إعتماد البريد الالكتروني للتواصل المباشر ومراكز الإتصال بالمواطنين.

إن ضمان مشاركة فعلية للمواطنين المستفيدين من خدمات الإدارة الإلكترونية يتحقق بتقوية الإتصال بين الإدارة والمواطن عن طريق الاهتمام بميوله ورغبات المواطنين وإرضاء حاجياتهم من خلال الإصغاء إليهم، وأخذ إقتراحاتهم بعين الإعتبار .[1]

عصرنة الإدارة ومحاربة أشكال البيروقراطية لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين على المستوى المحلي والمركزي من حيث النوعية والآجال، وذلك باستعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال ومواصلة تكوين الموارد البشرية العاملة بالإدارة الجزائرية .[2]

بالإضافة إلى إعتماد إستراتيجية إعلامية وتحسيسية لفائدة المواطنين لتعريفهم بنظام الرقمنة ونوعية وجودة الخدمات التي ستقدم إليهم.

[1] – **برنامج ميكروسوفت الدولي لتنمية المهارات البشرية:www.mptic.dz)**

[2] –لمين علوطي ، الادارة الالكترونية للموارد البشرية ، بحوث اقتصادية عربية ، ع42 ، الجزائر ، 2008 ، ص8

التقليل من حجم الملفات الإدارية: بداية من صدور المرسوم التنفيذي في جويلية 2015 يتضمن إعفاء المواطنين من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية قصد التخفيف من حجم الملفات والإجراءات الإدارية.

وألزم هذا المرسوم الولايات والدوائر والبلديات والوزارات والإدارات العمومية التابعة لها بعدم الاشتراط مستقبلا على المواطنين تقديم وثائق الحالة المدنية، مثل مستخرجات عقود الميلاد والوفاة وذلك بعد ربطها مباشرة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية التابع لوزارة الداخلية والجماعات المحلية. [1]

ويواكب هذا المسعى جهود عصرنة الإدارة وتسهيل الخدمات أمام المواطنين والمساهمة كذلك في تجسيدها على أرض الواقع وتقريب الإدارة من المواطن، وبناء العلاقة بينهما أساسها الثقة والمشاركة البناءة بما يضمن التفاعل المطلوب . مع الخدمات الرقمية.

إستراتيجية الرقمنة من أجل تخفيف الإجراءات الإدارية:

تعتبر عملية تخفيف الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن ضمن المحاور التي باشرت فيها الدولة الجزائرية بشكل ملموس وفق قرارات وبرقيات ولتحسين الخدمات وتخفيف الإجراءات الإدارية إتخذت السلطات العمومية مجموعة من التدابير من شأنها أن تسمح بتسهيل الأمور للمواطن، ورفع العوائق البيروقراطية من أجل تقريب الإدارة من المواطن، لذلك تم تبني عدة آليات لتطوير الإدارة وتكييفها مع التقدم التكنولوجي، وهي ديناميكية تم مسايرتها بداية من رقمنة سجلات الحالة المدنية، وتغيير العلاقة بين الجماعات

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 204/15 يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفر ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية المؤرخ في 11 شوال 1436 هـ الموافق لـ 27 جويلية 2015، ج ر، ع 41 المؤرخة في 13 شوال 1436 هـ الموافق لـ 29 جويلية 2015

المحلية والمواطن والحد من أزمة الثقة بينهما، من خلال تخفيف الإجراءات وانسجامها ومتابعة الطعون وشكاوي المواطنين.[1]

إستراتيجية تبني التكنولوجيات الرقمية:

تهدف برامج الحكومة إلى تبني مخطط وطني لتحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من إحتياجات المواطن بصورة ناجعة وفعالة ذات جودة وشفافية من خلال برنامج طموح للحكومة الالكترونية وتجسيد الخدمة العمومية الرقمية، من خلال الإعتماد على التكنولوجيات الحديثة وتقديم كل الخدمات بشكل إلكتروني وضمان توفير خدمات ذات جودة عالية وبيئة مناسبة لتطوير وسائل تقديم الخدمات العمومية وتقديم خدمات جديدة، لأن الجماعات المحلية تعمل على تعزيز الكفاءة والفعالية في توزيع الخدمات الحكومية عن طريق رفع جودة خدماتها وتحسين الطرق الإتصالية التي من خلالها يتم تحسين إحتياجات المستفيدين وابتكار أساليب جديدة للعلاقات البينية المتفاعلة التي تجمع المستفيدين مع الهيئات العمومية، من خلال تبني الرقمنة التي تأثر تأثيرا إيجابيا في المجتمع من خلال ترقية وتنمية المهارات وخلق نظام متطور لتبسيط إجراءات العمل ورفع مستوى الكفاءات البشرية وإطلاق الطاقات وخلق وتكوين طاقات متجددة من خلال التدريب والتأهيل والإعداد[2].

من خلال تبني هذه الإستراتيجية يتم تحقيق المرونة الإدارية والإنتقال من إدارة الأشياء إلى إدارة الرقميات، ومن التنظيم الهرمي إلى التنظيم الشبكي، وما يساهم من تكسير

[1]– المرسوم التنفيذي رقم 204/15 يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفر ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية المؤرخ في 11 شوال 1436 هـ الموافق لـ 27 جويلية 2015، ج ر ، ع 41 المؤرخة في 13 شوال 1436 هـ الموافق لـ 29 جويلية 2015

[2]– لمين علوطي ، نفس المرجع السابق ، ص09

الحواجز والعوائق أمام المواطنين وتقريبهم أكثر من الإدارة العمومية وتسهيل عملية تحقيق رغباتهم وتطلعاتهم المختلفة.

لا يمكن الحديث عن تبني هذه الإستراتيجية دون الأخذ بعين الإعتبار مساهمة الجانب التقني والتكنولوجي وحسن التعامل مع المستجدات، ولا يمكن للإدارة الحديثة أن تستغني عنها في كافة عملياتها الإدارية إبتداءا بإتخاذ القرار وانتهاءا بالإتصالات بأشكالها المختلفة، وقد ظهرت العلاقة بين الإدارة والنظم بشكل واضح من تطوير مظهر المعلومات الإدارية التي أظهرت علاقة قوية ما بين الإدارة والرقمنة.

المبحث الثاني : مجالات رقمنة قانون الأعمال في ضل التحولات الرقمية .

المطلب الأول : مفهوم قانون الأعمال وتطوره .

يصنّف قانون الأعمال بأنه واحد من فروع القانون الخاص الذي يسلّط الضوء على كل ما يتعلق بأعمال المؤسسات والشركات من قوانين؛ ومن ذلك فإنّه للتعرض لمفهوم قانون الأعمال يقتضي التطرق لتعريف قانون الأعمال، وتبيان تطوره .

الفرع الأول: تعريف قانون الأعمال

يمكن تعريف قانون الأعمال على أنّه: "فرع من فروع القانون الخاص الذي يتضمن نصوص قانونية تسلط الضوء على كل ما يتعلق بالأعمال والمؤسسات والشركات، حيث تهتم هاته القوانين بالعناية بتنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية بين المتعاملين التجاريين أو الاقتصاديين".[1]

[1]– لعشب محفوظ :الوجيز في القانون الاقتصادي ، النظرية العامة وتطبيقاتها في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1993. ص67

كما يقوم بتنظيم نشاط التجار والصناعيين في ممارسة نشاطهم المهني ويحدد الأعمال التجارية لكل من يمارس هذه المهن التجارية والاقتصادية.

كما يمكن تعريفه بأنه ذلك القانون الذي يتكون من مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم الأعمال التجارية من بدايتها إلى نهايتها.

الفرع الثاني : تطور قانون الأعمال في الجزائر.

قانون الأعمال في الجزائر شهد تطورًا كبيرًا عبر مختلف المراحل التاريخية، متأثرًا بالسياقات السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد. يمكن تقسيم هذا التطور إلى عدة مراحل رئيسية، حيث انتقل من القوانين الاستعمارية إلى التشريعات الاشتراكية، ثم إلى الإصلاحات الاقتصادية التي رافقت الانفتاح على السوق[1].

1 .المرحلة الاستعمارية وتأثير القوانين الفرنسية

خلال فترة الاستعمار الفرنسي (1830–1962)، خضع قانون الأعمال في الجزائر للقوانين الفرنسية التي كانت تطبق على المعاملات التجارية والاستثمارية. كانت القوانين التجارية، مثل قانون 1807 الفرنسي، تُطبَّق بشكل مباشر، ما جعل النشاط الاقتصادي في الجزائر مرتبطًا بمصالح المستوطنين الأوروبيين أكثر من كونه يخدم السكان المحليين.

2 .مرحلة ما بعد الاستقلال وبناء الاقتصاد الاشتراكي (1962–1988)

بعد الاستقلال، اتجهت الجزائر نحو نموذج اقتصادي اشتراكي قائم على التأميم، حيث تم إصدار عدة قوانين تهدف إلى تأميم القطاعات الحيوية مثل المحروقات والمناجم

[1]– عجة الجيلالي : قانون المؤسسات العمومية االقتصادية من اشتراكية التسيير إلى الخوصصة ، دار الخلدونية للنشر ، 2006. ، ص27

والمصارف. تميزت هذه الفترة بصدور قانون الاستثمار لعام 1966، الذي ركّز على دعم المؤسسات العمومية وتقنين دور القطاع الخاص.

3 .الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على السوق (1988-2001)

مع الأزمة الاقتصادية في الثمانينات، بدأت الجزائر في تبني إصلاحات اقتصادية لتحرير السوق وتشجيع القطاع الخاص. شهدت هذه الفترة صدور قانون الاستثمار لعام 1993، الذي سمح بزيادة الاستثمارات الأجنبية وفتح السوق الجزائري أمام المنافسة الدولية. كما تم تعديل قانون التجارة ليتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الحر.

4 .التشريعات الحديثة والتوجه نحو اقتصاد السوق (2001-الآن)

مع دخول الجزائر الألفية الجديدة، صدرت عدة قوانين تهدف إلى جذب الاستثمارات وتحسين مناخ الأعمال. من بين أبرز هذه القوانين، قانون الاستثمار لعام 2016، الذي منح امتيازات جديدة للمستثمرين المحليين والأجانب، وقانون المالية الذي أدخل إصلاحات ضريبية لدعم بيئة الأعمال. كما سعت الجزائر إلى تحسين مناخ الاستثمار من خلال تعديل قوانين الشركات، والعقود، وحماية المستهلك[1].

5 .التحديات والآفاق المستقبلية

رغم هذه الإصلاحات، لا يزال قانون الأعمال في الجزائر يواجه بعض التحديات، مثل البيروقراطية، تعقيد الإجراءات الإدارية، ومحدودية الرقمنة في المجال التجاري. ومع ذلك، هناك توجه مستمر نحو تحسين بيئة الأعمال، من خلال رقمنة الإجراءات الإدارية، وتبسيط القوانين، وتحديث التشريعات لتواكب التطورات العالمية.

[1]– رشيد واضح :المؤسسة في التشريع الجزائري ، بين النظرية والتطبيق ، دار هومه ، 2003 ص32

بذلك، فإن تطور قانون الأعمال في الجزائر يعكس التحولات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد، ويستمر في التكيف مع المستجدات لضمان جذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية[1].

المطلب الثاني : العلاقة بين الرقمنة وتطور قانون الأعمال .

أصبحت الرقمنة عاملًا أساسيًا في تطور قانون الأعمال، حيث ساهمت في تحسين بيئة الأعمال، وتسهيل الإجراءات القانونية، وتعزيز الشفافية. مع التوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي، بدأت الجزائر في دمج التكنولوجيا في مختلف جوانب قانون الأعمال، مما أدى إلى تحولات جوهرية في طرق تسيير المعاملات القانونية والتجارية.

1 .تسهيل الإجراءات القانونية والإدارية

أحد أهم تأثيرات الرقمنة على قانون الأعمال هو تسهيل الإجراءات القانونية والإدارية. بفضل التحول الرقمي، أصبحت عمليات تسجيل الشركات، الحصول على التراخيص، ودفع الضرائب أكثر سرعة وسهولة. هذا يقلل من البيروقراطية التي كانت تُعتبر عائقًا رئيسيًا أمام رواد الأعمال والمستثمرين[2].

2 .تعزيز الشفافية والحد من الفساد

الرقمنة تساهم في تقليل الفساد الإداري، حيث تسمح للمعاملات القانونية بأن تتم عبر منصات إلكترونية دون الحاجة إلى التعامل المباشر مع الموظفين، مما يقلل من فرص الفساد والرشوة. كما أن توفير البيانات بشكل إلكتروني يتيح للمستثمرين وأصحاب الأعمال الاطلاع على القوانين والأنظمة بسهولة، مما يعزز مناخ الأعمال.

[1]– وليد بوجملين : سلطات الضبط لاقتصادي ، دار بلقيس للنشر ، 2011، ص17

[2]– روبرت هارجروف ، الادارة الافتراضية ؛ مهارات القيادة والاتصال والتفاعل عن بعد .القاهرة :الشركة العربية للاعلام العلمي –القاهرة(2002.)ص94

3 .تحسين فعالية العقود والمعاملات التجارية

مع تطور الرقمنة، أصبح بالإمكان اعتماد العقود الإلكترونية والتوقيعات الرقمية، مما يسمح بإبرام الصفقات والمعاملات التجارية عن بُعد. هذا الأمر يساهم في تسريع وتيرة الأعمال، خاصة في المعاملات التجارية الدولية، حيث لم يعد من الضروري حضور الأطراف شخصيًا لتوقيع العقود.

4 .تطوير النظام القضائي التجاري

أثرت الرقمنة بشكل مباشر على النظام القضائي المتعلق بالأعمال، حيث تم إنشاء منصات إلكترونية لتقديم الدعاوى ومتابعتها، مما يسرع البت في القضايا التجارية. كما ساعدت التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، في تحليل القوانين والقرارات القضائية السابقة لتقديم استشارات قانونية رقمية أكثر دقة.

5 .جذب الاستثمارات وتحفيز بيئة الأعمال

أصبحت الدول التي تعتمد على الرقمنة في قوانينها أكثر جاذبية للاستثمارات، حيث يبحث المستثمرون عن بيئة أعمال مرنة وسريعة الاستجابة. في الجزائر، تساهم المبادرات الرقمية مثل بوابات الاستثمار الإلكتروني وتسهيل تسجيل الشركات عبر الإنترنت في تحسين تصنيف البلاد في مؤشرات ممارسة الأعمال عالميًا.

6 .التحديات والآفاق المستقبلية

رغم الفوائد الكبيرة للرقمنة، لا تزال هناك تحديات تواجه تطبيقها في قانون الأعمال، مثل ضعف البنية التحتية الرقمية، ونقص التشريعات التي تنظم التجارة الإلكترونية وحماية

البيانات. ومع ذلك، فإن التطور المستمر في هذا المجال يشير إلى إمكانية تحقيق تحول جذري في قانون الأعمال، ليصبح أكثر توافقًا مع المتطلبات الحديثة[1].

بذلك، يتضح أن الرقمنة لم تعد خيارًا بل ضرورة في تطور قانون الأعمال، حيث توفر حلولًا فعالة لتسهيل الإجراءات، تحسين الشفافية، وتعزيز النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث : التجارب الدولية في رقمنة قانون الأعمال .

أصبحت الرقمنة ركيزة أساسية في تحديث قوانين الأعمال عبر العالم، حيث لجأت العديد من الدول إلى اعتماد التكنولوجيا لتسهيل الإجراءات القانونية، وتعزيز الشفافية، وتحسين مناخ الاستثمار. شهدت بعض الدول تجارب ناجحة في رقمنة قوانين الأعمال، سواء على المستوى العالمي أو في العالم العربي، بينما تسير الجزائر بخطى متسارعة نحو تبني هذه الإصلاحات.

الفرع الأول :التجارب الدولية الرائدة في رقمنة قانون الأعمال

1- سنغافورة: نموذج متكامل للرقمنة القانونية

تُعد سنغافورة من أبرز الدول التي نجحت في رقمنة قانون الأعمال بشكل شامل، حيث أطلقت الحكومة منصة "**BizFile+**"، التي تتيح تسجيل الشركات، تحديث بياناتها، والحصول على التراخيص بشكل إلكتروني بالكامل. كما قامت بتفعيل العقود الإلكترونية والتوقيع الرقمي، مما سهّل تنفيذ المعاملات التجارية بسرعة وكفاءة. ساهمت هذه الإجراءات

[1]- جيم يونغ . الثورة الرقمية تحتاج إلى مساندة غير رقمية لتحقيق اهدافها . واشنطن ؛ الولايات المتحدة الامريكية :مجموعة البنك الدولي. (2018.)

في جعل سنغافورة واحدة من أسهل الدول عالميًا لممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي[1].

2- إستونيا: حكومة رقمية بالكامل

إستونيا تُعتبر الدولة الرائدة عالميًا في الرقمنة، حيث تعتمد على مفهوم "**الحكومة الإلكترونية**"، الذي يتيح للمواطنين ورجال الأعمال القيام بجميع الإجراءات القانونية عبر الإنترنت، من تسجيل الشركات إلى تقديم الإقرارات الضريبية. كما طورت نظامًا رقميًا للقضاء يسمح بتقديم القضايا التجارية ومتابعتها إلكترونيًا، مما يعزز سرعة الفصل في النزاعات التجارية.

3- المملكة المتحدة: القضاء التجاري الرقمي

في بريطانيا، تم اعتماد نظام "**HM Courts & Tribunals Service**"الذي يسمح بإدارة القضايا التجارية إلكترونيًا بالكامل، بدءًا من تقديم المستندات إلى إصدار الأحكام عبر الإنترنت. كما تعتمد المملكة المتحدة على العقود الذكية المبنية على تقنية "**البلوك تشين**"، مما يساعد في أتمتة تنفيذ العقود التجارية دون الحاجة إلى وسطاء قانونيين.

الفرع الثاني :التجارب العربية في رقمنة قانون الأعمال

1- الإمارات العربية المتحدة: نموذج عربي متطور

الإمارات تُعد من الدول العربية الرائدة في الرقمنة القانونية، حيث أطلقت نظام "**باشر** "الذي يتيح تأسيس الشركات في أقل من 15 دقيقة عبر الإنترنت. كما تم تطوير محاكم تجارية

[1]-. لي يونغ كيف تؤدي البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا حاسما ف يتحقيق التنمية المستدامة في عصر الثورة الصناعية الرابعة. .(2017.) ص46

إلكترونية، واعتماد نظام التوقيع الرقمي، والعقود الذكية، مما عزز مكانة الدولة كمركز إقليمي للأعمال[1].

2- المملكة العربية السعودية: رؤية 2030 والتحول الرقمي

ضمن رؤية 2030، قامت السعودية بإطلاق منصة "**مراس** "لتسهيل إنشاء الشركات إلكترونيًا، بالإضافة إلى رقمنة الإجراءات القانونية المرتبطة بالتجارة والاستثمار. كما تم تطوير القضاء التجاري الإلكتروني، حيث يمكن تقديم القضايا التجارية وتتبعها إلكترونيًا، مما يُسرّع البت في النزاعات ويزيد من كفاءة القضاء.

3- مصر: رقمنة إجراءات الاستثمار

قامت مصر بتطوير منصة "**نافذة** "للتخليص الجمركي الرقمي، كما تم إطلاق منصة رقمية متخصصة في تسجيل الشركات، مما قلّل من الوقت والتكاليف اللازمة لبدء المشاريع التجارية. إضافة إلى ذلك، يتم العمل على تحديث القوانين لتشمل التجارة الإلكترونية، وحماية البيانات، وتوقيع العقود إلكترونيًا.

الفرع الثالث :التجربة الجزائرية في رقمنة قانون الأعمال

في الجزائر، بدأت الحكومة في تبني الرقمنة لتسهيل بيئة الأعمال، لكن لا تزال هناك تحديات تتعلق بسرعة التنفيذ وفعالية المنظومة الرقمية. ومن بين أهم التطورات:

1- إطلاق السجل التجاري الإلكتروني

تم تطوير السجل التجاري الإلكتروني، حيث يمكن لرجال الأعمال تسجيل شركاتهم وتحديث بياناتهم عبر الإنترنت، مما يُقلل من الحاجة إلى التنقل والإجراءات الورقية.

[1]-. هيئة الإذاعة البريطانية ، ARABIC BBC، قيمة أسهم أمازون ، تبلغ 900 مليار دولار في بورصةوول ستريت، تاريخ النشر: 19 يوليو،2018 ، املوقع http://www.bbc.com/arabic/live/44884693 :

2- رقمنة الجمارك والمعاملات الضريبية

تم إطلاق منصة "**SIDJILCOM**"التي تتيح لرجال الأعمال استخراج السجل التجاري عبر الإنترنت، بالإضافة إلى رقمنة نظام الضرائب، حيث يمكن للشركات تقديم إقراراتها الضريبية ودفع المستحقات إلكترونيًا[1].

3- تطوير النظام القضائي التجاري

بدأت الجزائر في رقمنة المحاكم التجارية، حيث تم إطلاق منصة إلكترونية تتيح تقديم القضايا التجارية وتتبعها عبر الإنترنت، وهو ما يُسرّع من الفصل في النزاعات التجارية. رغم الجهود المبذولة، تواجه الجزائر عدة تحديات في رقمنة قانون الأعمال، من بينها[2]:

-ضعف البنية التحتية التكنولوجية في بعض القطاعات.

-مقاومة بعض المؤسسات التقليدية للتحول الرقمي.

-الحاجة إلى تحديث التشريعات لتواكب التحول الرقمي، خاصة فيما يتعلق بحماية البيانات والتوقيع الإلكتروني.

مع ذلك، فإن الجزائر تمتلك فرصًا كبيرة لتطوير بيئة أعمال رقمية أكثر كفاءة، خاصة مع توجه الدولة نحو تعزيز الاقتصاد الرقمي، وتشجيع الشركات الناشئة، وتحسين بيئة الاستثمار عبر تقليل البيروقراطية واعتماد التقنيات الحديثة[3].

[1]- الاسكوا . أفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية .بيروت؛ لبنان :بيت الامم المتحدة ساحة رياض الصلح. (2018.)ص47

[2]- جلال حازم . نظرة عامة عن التحول الرقمي .السعودية :المدينة المنورة (2018 .) ص37

[3]- جيم يونغ، الثورة الرقمية تحتاج إلى مساندة غير رقمية لتحقيق اهدافها . واشنطن ؛ الولايات المتحدة الامريكية :مجموعة البنك الدولي. .(2018.) ص63

خلاصة فصل :

شهد العالم تحولات كبرى بفعل التطور التكنولوجي، مما جعل الرقمنة عنصرًا أساسيًا في مختلف القطاعات، بما في ذلك المجال القانوني والاقتصادي. وتلعب الرقمنة دورًا جوهريًا في تحسين الأداء الإداري والقانوني، وتعزيز الشفافية والسرعة في المعاملات. وفي هذا السياق، تسعى الجزائر إلى تطوير بنيتها التحتية الرقمية واعتماد آليات حديثة لتحقيق التحول الرقمي في إدارتها العمومية، بهدف تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الحوكمة الإلكترونية.

تمهيد:

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، لم تعد الرقمنة خيارًا تكنولوجيًا بل أضحت ضرورة ملحة في مختلف المجالات، وعلى رأسها المنظومة القانونية، لاسيما في ميدان العدالة التجارية التي تُعد من أكثر القطاعات ارتباطًا بالحركية الاقتصادية والاستثمارية. إن رقمنة الإجراءات القانونية تشكل ركيزة محورية في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الشفافية، حيث تتيح معالجة أسرع للنزاعات، وتقليص البيروقراطية، وتيسير الوصول إلى العدالة.

وفي السياق الجزائري، شرعت الدولة في تبنّي إصلاحات متعددة تهدف إلى رقمنة مختلف الهياكل الإدارية والقضائية، لا سيما ما تعلق بالإجراءات المرتبطة بالمؤسسات التجارية، عبر إدماج تقنيات حديثة على غرار المنصات الإلكترونية، والسجلات التجارية الرقمية، والخدمات القضائية المؤتمتة، وغيرها. كما تسعى الحكومة إلى الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تنظيم قواعد البيانات القانونية وتوجيه السياسات العمومية.

غير أن هذه الديناميكية تواجه تحديات متعددة، سواء على المستوى القانوني، نتيجة غياب إطار تشريعي رقمي متكامل، أو على المستوى التقني، نتيجة ضعف البنية التحتية ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة. من هنا تبرز أهمية تحليل الأبعاد النظرية والعملية لرقمنة المنظومة القانونية في الجزائر، ودراسة مدى قدرة السياسات الوطنية على مواجهة التحديات وتحقيق عدالة تجارية رقمية فاعلة.

المبحث الأول: رقمنة الإجراءات القانونية والعدالة التجارية

أضحت الرقمنة من أبرز سمات العصر الحديث، إذ امتدت آثارها إلى مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك المجال القانوني والتجاري. ولم تعد الرقمنة مجرّد خيار، بل غدت ضرورة حتمية تفرضها المتغيرات التكنولوجية السريعة وحاجات المجتمع المتزايدة للسرعة، الدقة، والشفافية. في هذا السياق، برزت أهمية رقمنة الإجراءات القانونية ذات الصلة بالمؤسسات التجارية، باعتبارها وسيلة فعالة لتسهيل المعاملات وتقليص البيروقراطية وتطوير الأداء المؤسسي. إنّ العدالة التجارية، كونها أحد أهم أركان النظام القانوني، تستفيد بشكل كبير من التحول الرقمي الذي يسهم في تسريع الفصل في النزاعات التجارية وتحسين بيئة الاستثمار[1].

وقد سعت الجزائر إلى إدراج الرقمنة في صلب سياساتها العمومية، من خلال مشاريع لإصلاح العدالة وتحديث الإجراءات الإدارية، بالإضافة إلى إطلاق منصات إلكترونية للتعاملات التجارية والإدارية. ومع ذلك، فإن هذا التحول الرقمي يواجه مجموعة من التحديات القانونية، التقنية والبشرية، التي تعيق تقدمه بالشكل المطلوب، خاصة على مستوى المنظومة القانونية الجزائية التي تتطلب تحديثًا تشريعيًا ومؤسساتيًا يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي[2].

لقد أثبتت التجارب العالمية أن رقمنة العدالة التجارية تساهم في تحسين مناخ الأعمال، وجذب الاستثمارات، ومكافحة الفساد، كما توفر آليات فعالة وشفافة للتعامل مع النزاعات التجارية وتسوية القضايا بسرعة. لذلك، تبرز ضرورة تعزيز الجهود التشريعية

[1]– زروقي، عبد القادر. "إصلاح العدالة وتحديات الرقمنة في الجزائر"، مجلة الفكر القانوني، العدد 12، جامعة باتنة، 2022. ص36

[2]– بن يوسف، سامية. "التحديات القانونية للتحول الرقمي في الجزائر"، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2021. ص80

والمؤسساتية في الجزائر من أجل مواكبة هذا التحول الرقمي وضمان حوكمة قانونية رقمية عادلة وفعالة.

المطلب الأول: رقمنة الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمؤسسات التجارية

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة حراكًا متزايدًا في اتجاه رقمنة الإدارة العمومية، لا سيما في مجال التعامل مع المؤسسات التجارية، حيث أصبحت رقمنة الإجراءات الإدارية عنصرًا محوريًا في تحسين مناخ الأعمال، وتقليص البيروقراطية، وتعزيز الشفافية. ويشمل ذلك إنشاء المؤسسات، التصريح الضريبي، التقييد في السجل التجاري، ودفع الرسوم، وغيرها من المعاملات الإدارية الضرورية.

وفي هذا السياق، يمكن تقسيم هذا المطلب إلى الفروع التالية:

الفرع الأول: رقمنة إنشاء المؤسسات التجارية والتسجيل القانوني.

يعتبر إنشاء المؤسسات من أبرز العمليات التي شملتها الرقمنة في الجزائر، حيث أصبح بإمكان المستثمرين تأسيس شركاتهم وتسجيلها عن بعد عبر بوابة **المركز الوطني للسجل التجاري(CNRC)** ، وذلك من خلال منصة إلكترونية تتيح:

- التحقق من توفر الاسم التجاري.
- ملء استمارة التأسيس إلكترونيًا.
- دفع الرسوم إلكترونيًا.
- الحصول على السجل التجاري إلكترونيًا.

ووفقًا لما أوضحه **بن قارة عبد العزيز (2022)**، فإن هذه الخدمة خفّضت مدة تأسيس المؤسسة من أيام إلى ساعات، وساهمت في تقليص الاحتكاك المباشر مع الإدارة.

الفرع الثاني: رقمنة التصريحات الجبائية والضمان الاجتماعي.

رقمنة التصريحات الجبائية والضمان الاجتماعي هي من بين الركائز الأساسية لتحديث الإدارة الاقتصادية في الجزائر، إذ ترتبط مباشرة بقدرة الدولة على تعبئة الموارد المالية، وتحقيق الشفافية، وتبسيط المعاملات بين المؤسسات والدولة. في هذا السياق، أطلقت وزارة المالية الجزائرية جملة من المبادرات الرقمية، من أبرزها منصة "Jibayatic" المخصصة لتسيير التصريحات الجبائية إلكترونيًا، والتي سمحت بتحديث علاقة الإدارة الجبائية بالمؤسسات، وتقليص آجال المعالجة، وضمان الشفافية والامتثال[1].

وتعمل هذه المنصة على إتاحة المجال للمؤسسات التجارية لتقديم التصريحات الشهرية(G50) ، والتصريحات السنوية، ودفع الضرائب مباشرة عبر الإنترنت، دون الحاجة إلى التنقل إلى مقرات الضرائب. وقد ساهم هذا التحول الرقمي في تقليص التكاليف، وتفادي الأخطاء الناتجة عن المعالجة اليدوية، كما رفع من نسبة التصريح في الآجال القانونية، خاصة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر إلى الطواقم المحاسبية المتخصصة.

وقد أشار عبد الحميد بلعاليا (2021) إلى أن نظام Jibayatic ساهم بشكل فعّال في تحسين علاقة المكلفين بالضريبة بالإدارة، وخفّض من الضغط على مكاتب الضرائب، وساعد في تقليص الأخطاء المحاسبية بنسبة كبيرة، كما رفع من درجة الامتثال الضريبي بفضل الواجهة المبسطة والوصول الإلكتروني.

وفي المجال الاجتماعي، بادرت الهيئة الوطنية للضمان الاجتماعي CNAS إلى إطلاق منصة إلكترونية تُعرف باسم "Wassit Taamine"، وهي بوابة مخصصة للمؤسسات من أجل إيداع التصريحات الخاصة بالأجور والمساهمات الاجتماعية، ومتابعة

[1]– عبد الحميد بلعاليا، *إصلاح النظام الجبائي في الجزائر في ظل التحول الرقمي*، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 12، 2021، ص. 87.

وضعية العمال، والاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي إلكترونيًا. وقد أتاح هذا النظام للمؤسسات تتبع حساباتها، ومعالجة الإشكاليات المتعلقة بالاشتراكات والديون، دون الرجوع إلى الوثائق الورقية أو التنقل الإداري.

ويلاحظ أن هذه الرقمنة ساهمت في تحسين الكفاءة التشغيلية لمصالحCNAS ، وزادت من سرعة معالجة الملفات، كما مكّنت من تقليص عدد المنازعات المرتبطة بالتصريحات المتأخرة أو الخاطئة.

وأكد بوعافية عبد الكريم (2020) أن إدماج الرقمنة في تسيير اشتراكات الضمان الاجتماعي من شأنه تحسين الأداء المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، ويُعزز من الثقة بين المستخدم والإدارة.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأنظمة الرقمية قد ساهمت أيضًا في إرساء مبدأ "الإدارة بدون أوراق"، وهو أحد الأهداف الاستراتيجية للحوكمة الرقمية، بحيث تصبح الملفات محفوظة رقمياً، وقابلة للولوج في أي وقت، ما يُقلل من مخاطر ضياع الملفات أو التلاعب بها. كما يساعد هذا النمط من الإدارة على إنتاج قاعدة بيانات ضخمة، تُستغل لاحقًا في التخطيط، التحليل، ومكافحة التهرب الجبائي والاجتماعي.

ويؤكد قويدر بوحجار (2019) أن إدخال الرقمنة في التعاملات الجبائية والاجتماعية يُمكّن الدولة من ضبط الدورة المالية داخل الاقتصاد الرسمي، والحدّ من الاقتصاد الموازي، بما يسهم في رفع الإيرادات العامة وتحقيق العدالة الجبائية والاجتماعية.[2]

[1]– بوعافية عبد الكريم، *أثر الإدارة الرقمية على فعالية تسيير صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر*، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة وهران، العدد 8، 2020، ص. 71.(

[2]–قويدر بوحجار، *الرقمنة كآلية لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر*، دار الخلدونية، الجزائر، 2019، ص. 114

رغم هذه الإنجازات، لا تزال تحديات قائمة تعيق تعميم الرقمنة في هذا المجال، من بينها ضعف التكوين الإلكتروني للمستخدمين، نقص الثقة في المنظومات الرقمية، وبعض الأعطاب التقنية التي تتسبب أحيانًا في توقف المنصات عن العمل، خاصة خلال الفترات الحرجة من السنة كفترات التصريحات الجبائية السنوية.

الفرع الثالث: التحديات التقنية والبشرية لرقمنة الإجراءات

رغم التحسن التدريجي في رقمنة الإجراءات الإدارية بالمؤسسات التجارية في الجزائر، إلا أن هذا التحول ما يزال يواجه العديد من التحديات ذات الطابع التقني والبشري، والتي تؤثر على فعالية التحول الرقمي واستدامته. ولا تكمن الإشكالية فقط في اقتناء الوسائل التكنولوجية، بل في مدى جاهزية الإطار المؤسسي والبشري والتشريعي لمواكبة هذا التحول العميق في طريقة التسيير والإدارة.

1 .التحديات التقنية: ضعف البنية التحتية التكنولوجية والربط الشبكي

تُعدّ البنية التحتية الرقمية من أبرز العراقيل التي تعيق رقمنة الإجراءات الإدارية، حيث تُسجل العديد من المناطق، خاصة الداخلية منها، ضعفًا في التغطية الشبكية أو بطئًا في تدفق الإنترنت، مما يُعرقل تقديم الخدمات الإدارية الرقمية بشكل سلس. كما أن بعض الإدارات ما تزال تفتقر إلى نظم إلكترونية متكاملة، ما يُنتج بيئة تشغيل غير متناسقة يصعب معها ضمان التبادل الفوري والآمن للمعلومات بين مختلف القطاعات.

وقد أكّد **بن عودة جمال (2022)** في دراسته حول الرقمنة في الإدارات الجزائرية، أن غياب الربط الشبكي الموحد بين الهيئات والمؤسسات العمومية يؤثر سلبًا على قابلية التشغيل البيني للأنظمة الرقمية، ويؤخر من مسار التحول الإلكتروني الكامل.[1]

[1]– بن عودة جمال، *واقع وآفاق الرقمنة في الجزائر: دراسة ميدانية بمديرية الضرائب لولاية سطيف*، مجلة دراسات إدارية، العدد 19، جامعة باتنة، 2022، ص. 104.(

2 .التحديات البشرية: ضعف التكوين الرقمي للمورد البشري

المورد البشري هو أحد أهم محركات التحول الرقمي، غير أن نسبة كبيرة من الموظفين، خاصة من الجيل القديم، لم تتلق التكوين المناسب في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ما يؤدي إلى بطء في استيعاب الأنظمة الرقمية، ويُكرّس التردد في الاعتماد الكلي على الرقمنة في معالجة الملفات الإدارية. كما يُسجل في بعض الأحيان اعتماد مزدوج على كل من الإجراءات الرقمية والورقية، ما يُضعف من فعالية الرقمنة.

وفي هذا الإطار، يشير **موساوي سليم (2020)** إلى أن التحول الرقمي لا يمكن أن ينجح دون سياسة تكوين شاملة ومستمرة تستهدف الموظفين بمختلف رتبهم، وتُشجع على ثقافة رقمية مؤسسية .[1]

3 .التحديات الأمنية: حماية المعلومات وخصوصية البيانات

مع ازدياد الاعتماد على المنصات الإلكترونية لتسيير الملفات الإدارية، تبرز ضرورة تأمين البيانات وضمان سرية المعطيات الحساسة المتعلقة بالمؤسسات والأفراد. غير أن الجزائر ما تزال تواجه إشكاليات على مستوى وضع بروتوكولات أمن معلومات فعالة، وتفتقر إلى عدد كاف من الخبراء في الأمن السيبراني داخل المؤسسات العمومية، ما يجعل بعض المنظومات عرضة للاختراق أو التسريب.

وأكد **بوهلال نجيب (2021)** أن الحماية السيبرانية للمعلومات ليست مجرد خيار بل ضرورة في ظل تزايد التهديدات الإلكترونية، وينبغي أن تُدرج ضمن المخطط الوطني للرقمنة كأولوية قصوى.[1]

[1]– موساوي سليم، *الإدارة الرقمية وأثرها على أداء المؤسسات العمومية في الجزائر*، مجلة الاقتصاد الرقمي، جامعة الوادي، العدد 5، 2020، ص. 82(

4 .الفراغ التشريعي وضعف التنظيم القانوني للرقمنة

ان غياب إطار قانوني شامل ومتكامل يُنظّم المعاملات الرقمية من أكبر العراقيل التي تعيق التحول الرقمي في الجزائر. فالقوانين الحالية، وإن كانت تحتوي بعض المواد المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني أو الدفع الرقمي، إلا أنها ما تزال مشتتة وغير مفعّلة فعليًا. ولا يوجد قانون موحّد ينظم الرقمنة في قطاع الإدارة العمومية أو التجارية.

وقد أشار **دحماني عبد الرؤوف (2023)** إلى أن غياب نصوص قانونية دقيقة ومواكِبة للتطور الرقمي العالمي يجعل من الرقمنة في الجزائر عملية هشة، قائمة على الاجتهادات الإدارية أكثر من كونها مبنية على أسس تشريعية صلبة. [2]

المطلب الثاني: دور التكنولوجيا في تسهيل التفاعل التجاري الثقافي

في ظل العولمة والتحول الرقمي الذي يشهده العالم، أصبحت التكنولوجيا الرقمية أحد المحركات الرئيسية لتعزيز التفاعل التجاري والثقافي بين الشعوب والمؤسسات. فقد غيرت أدوات الاتصال الرقمي والوسائط التكنولوجية من أنماط ممارسة التجارة، وخلقت جسورًا جديدة بين الأسواق المتنوعة ثقافيًا، وساهمت في تقليص الحواجز الجغرافية والمعرفية التي كانت تعيق ازدهار النشاط التجاري في بيئات متعددة الثقافات.

الفرع الأول: التكنولوجيا كوسيط ثقافي في التجارة العالمية

شهدت التجارة العالمية في العقود الأخيرة تحولًا بنيويًا، لا يقتصر على الوسائل والأدوات، بل يمتد إلى الرؤية الثقافية التي تؤطر هذا النشاط الاقتصادي المتعدد الأبعاد. فبفعل الثورة الرقمية، تحوّلت التكنولوجيا من مجرد وسيلة لنقل المعلومات إلى وسيط ثقافي

[1]– بوهلال نجيب، *أمن المعلومات ورقمنة الإدارة الجزائرية: تحديات وآفاق*، مجلة السياسات العمومية، جامعة الجزائر 2، العدد 7، 2021، ص. 67..

[2]– بوهلال نجيب، نفس المرجع السابق ، ص68

يساهم في تشكيل الهويات التجارية وتسهيل التفاهم بين الأسواق المتباينة ثقافيًا. ومن خلال هذه الأدوار المتشابكة، أصبحت التكنولوجيا إحدى الركائز الأساسية في بناء جسور التفاعل التجاري العالمي ضمن بيئات تتباين لغويًا وقيميًا.

وقد أضحت المنصات الرقمية الكبرى مثل Amazonو Alibabaو eBayلا تقدم فقط خدمات بيع وشراء، بل تلعب دورًا في نقل وتكييف الثقافة التجارية الخاصة بكل مجتمع، وذلك من خلال تصميم واجهاتها بلغات متعددة، وتقديم منتجات وخدمات تتوافق مع السياق الثقافي لكل منطقة، بدءًا من طرق الدفع، وصولًا إلى خيارات التعبئة والتغليف، وطرق التواصل مع الزبائن[1].

من الناحية النظرية، يوضح نموذج الأبعاد الثقافية لهوفستيد (Hofstede) أن لكل ثقافة خصائصها الخاصة من حيث درجة تجنب الغموض، والنزعة الفردية مقابل الجماعية، والمسافة من السلطة، وغيرها، مما ينعكس مباشرة على أنماط السلوك الاستهلاكي والتجاري داخل تلك الثقافة[2]، وقد أكّد هوفستيد (2010) أن التكنولوجيا الرقمية تمثل وسيطًا للتفاعل الثقافي، تتيح للمؤسسات فهم تلك الفروقات والعمل على تكييف عروضها التجارية والإعلانية بما يتماشى مع خصوصية كل سوق.

وفي هذا الإطار، تلعب البيانات الضخمة (Big Data) دورًا بالغ الأهمية، إذ توظفها الشركات العالمية لتحليل سلوك المستهلكين في مناطق متعددة، واستقراء توجهاتهم، وبالتالي تصميم استراتيجيات تسويقية تستند إلى المعطى الثقافي، وليس فقط الاقتصادي أو الديموغرافي.

---

[1]– عادل أمين، *التحول الرقمي وأثره على التبادل التجاري الدولي*، مجلة الاقتصاد الرقمي، جامعة الجزائر 3، العدد 12، 2022، ص. 65 .

[2] – Hofstede, G. (2010). *Cultures and Organizations: Software of the Mind*. McGraw-Hill, New York.

كما تتيح أدوات مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي (Machine Learning) إمكانية تطوير توصيات تلقائية مخصصة لكل مستهلك، بناءً على تفضيلاته الثقافية، مما يعزز من فعالية التفاعل التجاري، ويزيد من ولاء الزبائن للعلامات التجارية التي تُظهر فهمًا عميقًا لهويتهم وقيمهم.

وليس هذا التأثير حكرًا على الشركات الكبرى، بل امتد إلى صغار التجار والحرفيين، الذين أصبح بإمكانهم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية لعرض منتجاتهم ذات الطابع الثقافي المحلي إلى جمهور عالمي، وهو ما أسهم في تنمية الصناعات الثقافية والإبداعية، وربط الأسواق المحلية بأسواق عالمية جديدة.

وعلى سبيل المثال، تُظهر تجربة المنتجات اليابانية في الأسواق الغربية كيف استُخدمت التكنولوجيا لنقل الثقافة اليابانية من خلال التغليف، والألوان، والرموز، التي حافظت على هويتها الثقافية رغم اختلاف السياق الجغرافي. الأمر ذاته ينطبق على التجارة التركية، التي تستخدم اللغة، والأزياء، والتصاميم ذات الطابع العثماني على المنصات الرقمية لتسويق منتجاتها في العالم العربي[1].

وفي السياق العربي، بيّن بوخاري عبد المالك (2021 (أن التكنولوجيا الرقمية ساعدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على الوصول إلى أسواق ثقافية مختلفة، من خلال تصميم مواقع إلكترونية ثنائية اللغة (عربية/فرنسية أو عربية/إنجليزية)، مما ساعد على تجاوز الحواجز الثقافية واللغوية التي كانت تحول دون التوسع الخارجي.

[1]– بوخاري عبد المالك، *تكنولوجيا المعلومات والتسويق الثقافي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية*، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران، العدد 7، 2021، ص. 88 .

الفرع الثاني: التجارة الإلكترونية كآلية لتقارب الثقافات التجارية

شهدت التجارة الإلكترونية تحولًا نوعيًا في بنية التبادل التجاري، حيث لم تعد تقتصر على تسهيل المعاملات الاقتصادية، بل أضحت وسيلة فعّالة لتعزيز الحوار بين الثقافات المختلفة وتذويب الفوارق التجارية التقليدية عبر أدوات رقمية عابرة للحدود. فقد ساعدت هذه الآلية الرقمية على تمكين المؤسسات الصغيرة والمجتمعات المحلية من تقديم منتجاتها وخدماتها ضمن فضاءات تجارية متعددة الثقافات، بما يعزز التفاهم والتقارب بين أنماط استهلاك متنوعة ثقافيًا.

لقد غيّرت التجارة الإلكترونية طبيعة العلاقة بين المنتج والمستهلك، من خلال **إلغاء الوساطة الجغرافية والزمنية**، وتوفير منصات مفتوحة مثل **Etsy**، **eBay**، **Amazon Handmade**، التي سمحت للحرفيين ومبدعي الصناعات التقليدية من بلدان الجنوب العالمي، مثل الجزائر، المغرب، إندونيسيا، والبيرو، بالترويج لمنتجاتهم في أسواق أوروبية وأمريكية وآسيوية، دون الحاجة إلى قنوات التصدير التقليدية، وبذلك أصبحت **الثقافة التجارية** تتنقل رقميًا، حاملة معها بصمات الهوية والتراث والقيم المجتمعية[1].

وفي هذا السياق، أشار تقرير **منظمة اليونسكو لسنة 2022** إلى أن الاقتصاد الثقافي الرقمي ينمو بمعدل سنوي يقارب **9%**، بفضل التفاعل الدينامي بين التجارة الإلكترونية والموروث الثقافي، حيث تشكل المنتجات اليدوية، والفنون البصرية، والملابس التقليدية، مداخل حقيقية لترويج الثقافة من خلال التجارة الرقمية[2].

[1]– صفية بوطبة، *التحول الرقمي للصناعات الثقافية في الجزائر*، مجلة الاقتصاد الإبداعي، جامعة البليدة، العدد 4، 2022، ص. 77

[2]– منال بن عبد الله، *التجارة الإلكترونية كرافعة للاقتصاد الثقافي المحلي في الجزائر*، دراسة ميدانية، مجلة دراسات إعلامية، جامعة الجزائر 3، العدد 9، 2021، ص. 91.

من جانب آخر، تؤدي **المنصات الاجتماعية** مثل **Facebook Marketplace**، و**Instagram Shops**، و **TikTok Shop**دورًا متزايدًا في جعل التجارة الإلكترونية فضاءً للحوار الثقافي، إذ يُمكن للمستهلكين التفاعل مباشرة مع المنتجين ومتابعة منشوراتهم التي تعكس أساليب الحياة والعادات المرتبطة بالمنتج، مما يُعزز فهم السياق الثقافي الذي ينتمي إليه المنتج، ويزيد من قيمة التبادل الثقافي ضمن العملية التجارية نفسها[3].

وقد أثبتت **دراسة منال بن عبد الله (2021(**، التي شملت عيّنة من الحرفيين في الجزائر العاصمة وتيبازة، أن التجارة الإلكترونية سمحت بتوسيع نطاق السوق المحلية لتشمل الزبائن من المهجر، وهو ما ساهم في تحويل الممارسات الثقافية إلى مصدر للدخل، وخلق ديناميكية اقتصادية مبنية على الهوية الثقافية والابتكار المحلي، كما أكّدت الدراسة أن **الرقمنة أخرجت الثقافة من قوقعة الرمزية إلى دائرة الفعل الاقتصادي**، حيث أصبح للعنصر الثقافي قيمة تبادلية في السوق العالمية.

من جهة أخرى، ساهمت التجارة الإلكترونية في **تطويع الثقافة التجارية الدولية**، إذ لم يعد التاجر المحلي مضطرًا لتبني ثقافة السوق العالمية بشكل قسري، بل أصبح يتفاعل معها من موقع منتج للمعنى الثقافي وليس فقط مستهلكًا له. وهذا ما أدى إلى **نمط من التهجين الثقافي** في التجارة، حيث تتداخل العناصر الثقافية من مختلف المناطق في منتج واحد أو حملة تسويقية واحدة، كما هو الحال في تصاميم الأزياء التي تجمع بين الطابع الشرقي والقصّات الغربية، أو في أدوات الزينة التي تستلهم التراث الإفريقي وتقدّم بأسلوب تعبئة آسيوي.

أما على مستوى **الدبلوماسية التجارية**، فقد أكدت عدة تقارير أممية أن التجارة الإلكترونية أصبحت قناة لترويج "القوة الناعمة" للدول، من خلال نشر رموزها الثقافية عبر

المنتجات، وتحقيق اختراقات في أسواق جديدة من خلال استراتيجيات تسويق مبنية على الهوية الوطنية[1].

الفرع الثالث: التكنولوجيا في تسهيل التبادل التجاري في بيئات متعددة اللغات والثقافات.

في بيئة التجارة العالمية المتزايدة التعقيد والتعدد الثقافي، أصبحت القدرة على التفاعل بفعالية عبر الحواجز اللغوية والثقافية أمرًا بالغ الأهمية. وقد وفرت التكنولوجيا الحديثة أدوات متطورة تمكّن من تجاوز هذه الحواجز، مما أسهم في تعزيز التجارة العالمية وإرساء نوع جديد من التواصل التجاري المتداخل ثقافيًا، يقوم على الذكاء التفاعلي والتكيّف التلقائي للمضامين والوسائل بحسب الخلفية الثقافية للمستخدمين.

أولًا: الذكاء الاصطناعي والتحليل الثقافي السلوكي

أسهم الذكاء الاصطناعي (AI) في تمكين المؤسسات التجارية من فهم الأنماط الثقافية السلوكية للمستهلكين في مختلف أنحاء العالم، عبر تحليل "البيانات الضخمة (Big Data)" الناتجة عن استخدام العملاء للمنصات الرقمية. فالمؤسسات التجارية باتت تعتمد خوارزميات تستند إلى النمط اللغوي، وسلوكيات الشراء، وتفضيلات الألوان، ومواعيد النشاط الرقمي، لترسم ملامح ثقافية دقيقة تستند إليها في تصميم حملاتها التسويقية وتطوير منتجاتها وخدماتها[2].

وقد أثبتت دراسات حديثة، مثل دراسة Chakravarti & Xie (2022) أن الخوارزميات الثقافية المبنية على الذكاء الاصطناعي تمكّنت من زيادة فعالية الحملات

[1]– منظمة التجارة العالمية، *التقرير العالمي حول التجارة الإلكترونية والثقافة، 2020*، جنيف، ص. 34 ↩ .

[2] – Chakravarti, R. & Xie, J. (2022). *Cultural AI in Global Marketing: Insights from Multinational Campaigns*, International Journal of Business Intelligence, Vol. 12, Issue 3, pp. 33–45.

الإعلانية بنسبة تصل إلى 62% عندما تم تخصيصها وفق الخصوصيات الثقافية المحلية[1] . هذا يعني أن التكنولوجيا لم تعد مجرد وسيلة للنقل أو الترجمة، بل أصبحت أداة للتحليل والتكييف الثقافي الديناميكي في زمن حقيقي.

ثانيًا: الترجمة الآلية التفاعلية والتكيّف السياقي

أحدثت تقنيات الترجمة الآلية الحديثة، وخاصة تلك المدعومة بالذكاء الاصطناعي، نقلة نوعية في ديناميكية التفاعل التجاري اللحظي .فإلى جانب الترجمة التقليدية للنصوص، أصبح بالإمكان استخدام تقنيات الترجمة الصوتية التفاعلية، مثل Google Assistant و Amazon Alexa، التي تتيح للتجار التحدث بلغاتهم الأصلية بينما تتم ترجمة الحديث فورًا إلى لغة الطرف الآخر.

وما يزيد من فعالية هذه الأدوات هو تطورها لتصبح **ترجمات سياقية Contextual) (Translation**، لا تترجم الكلمات فحسب، بل تفهم **السياق الثقافي والاجتماعي** للمصطلحات، مما يقلل من "الضجيج الثقافي" الذي قد يفسد التواصل التجاري. ومثال على ذلك، فإن الترجمة لمصطلحات مرتبطة بالمناسبات الدينية أو العادات الاجتماعية تأخذ بعين الاعتبار الخلفية الثقافية للمتلقي، فلا تُترجم حرفيًا وإنما تُعدّل لتناسب البيئة المستهدفة[1].

ثالثًا: منصات التجارة الإلكترونية كمجالات للتكامل الثقافي

تحوّلت منصات التجارة الإلكترونية، مثلAmazon ، eBay، Alibaba، إلى فضاءات رقمية تُمثّل **نقاط تقاطع ثقافي وتجاري** .فهذه المنصات أصبحت توفر واجهات استخدام مخصصة بحسب المناطق، وتتيح خيارات عرض المنتجات بأكثر من 20 لغة،

[1]– كريمة زواوي، *الإعلام الرقمي والترويج الثقافي للمنتجات التجارية في بيئات متعددة الثقافات*، مجلة علوم الإعلام والاتصال، جامعة وهران، العدد 19، 2022، ص. 104.

وتقدم توصيات تعتمد على خلفيات ثقافية محلية، مما يجعل عملية التبادل التجاري تجربة **ثقافية كاملة** وليس فقط عملية بيع وشراء.

على سبيل المثال، أظهرت دراسة لمنظمة **UNCTAD (2023)** أن 78% من المستخدمين يفضلون التعامل مع منصات تقدم محتوى مخصصًا بلغة وثقافة المستخدم، ما يرفع من مستوى الثقة والانخراط في العملية الشرائية.

رابعًا: وسائل الإعلام الرقمية كجسر ثقافي تجاري

تمثل وسائل التواصل الاجتماعي مثلTikTok ، Facebook، و Instagram أدوات فعالة في نشر الثقافة التجارية بين المجتمعات. فهي تمكّن العلامات التجارية من تقديم روايات مرئية ومسموعة متعددة الثقافات عن منتجاتها وخدماتها. وتُعدّ هذه الوسائل مجالًا خصبًا لما يسمى بـ" التسويق الثقافي"، أي تقديم المنتج ضمن قصة ثقافية تلائم مجتمعًا معينًا، مما يجعل تقبله أكثر سلاسة وانفتاحًا.

وقد استخدمت العديد من العلامات التجارية، كـ Nike وSamsung، هذه الاستراتيجية للدخول إلى أسواق متنوعة، مع احترام الهويات الثقافية المحلية، سواء من خلال توظيف سفراء محليين، أو اعتماد رموز ثقافية مألوفة في الإعلان التجاري.

خامسًا: بناء الثقة وتسهيل العلاقات التجارية بين الثقافات

في بيئات متعددة اللغات، لا تقتصر التحديات على الفهم اللغوي فقط، بل تتعدى ذلك إلى **بناء الثقة المتبادلة**، وهي عنصر محوري في نجاح أي علاقة تجارية. وهنا تلعب التكنولوجيا دورًا بارزًا، من خلال أدوات مثل تقييمات الزبائن، والدردشة المباشرة متعددة

اللغات، والبروتوكولات الأمنية العالمية التي توفّر الثقة في المعاملات الإلكترونية العابرة للحدود[1].

ووفقًا لدراسة أعدها مركز **McKinsey Global Institute (2023)** فإن توفير وسائل تواصل آنية ومتعددة اللغات ساعد في رفع معدل إتمام الصفقات التجارية بنسبة 43% في الأسواق النامية، مقارنة بمنصات لا تدعم هذا التنوع التواصلي.

المطلب الثالث: تحديات التحول الرقمي في المنظومة القانونية الجزائرية

رغم التوجه الاستراتيجي الذي تبنّته الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة نحو رقمنة المرافق العمومية وتعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في القطاعات المختلفة، تبقى **المنظومة القانونية** من المجالات التي تواجه **تحولات معقدة** ومليئة بالتحديات. ويُعزى ذلك إلى جملة من العوائق المرتبطة بالبنية التشريعية، والإدارية، والتقنية، فضلًا عن ضعف الثقافة الرقمية القانونية لدى بعض الفاعلين القانونيين والمؤسساتيين. وسنتناول هذه التحديات من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: التحديات التشريعية والقانونية

يُعتبر **الفراغ التشريعي** أو **التأخر في تحديث النصوص القانونية** بما يتماشى مع متطلبات التحول الرقمي من أبرز العقبات التي تواجه تكامل الرقمنة في المجال القانوني الجزائري. فالكثير من القوانين الحالية تعود إلى عقود مضت، ولم تكن مصممة لتواكب الواقع الرقمي المعقد الذي يشمل التعاملات الإلكترونية، التوقيع الرقمي، العقود الذكية، وحماية المعطيات الشخصية.

[1] – McKinsey Global Institute, *The Multilingual Marketplace: Tech-Driven Trade in the Age of AI*, New York, 2023, p. 57.

وعلى سبيل المثال، لا يزال **قانون الإجراءات المدنية والإدارية** في الجزائر يفتقر إلى آليات واضحة تتيح التقاضي الإلكتروني بشكل كامل، رغم المبادرات الجزئية التي تم إطلاقها، مثل المنصة الرقمية لوزارة العدل[1] .كما أن **القانون 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي** ما زال يعاني من ضعف في آليات التنفيذ والتأطير المؤسساتي، ويحتاج إلى تعديلات عميقة لتكريس الحقوق الرقمية للمواطن.

ومن جهة أخرى، تعاني النصوص الجزائرية من **الافتقار إلى التجانس الرقمي**، حيث تم إدخال تعديلات جزئية في قوانين مختلفة دون صياغة إطار تشريعي شامل ومنسق يضبط التحول الرقمي القانوني بصورة متكاملة[2].

الفرع الثاني: التحديات المؤسسية والبنية التحتية الرقمية

تعاني العديد من المؤسسات القضائية والإدارية في الجزائر من **نقص في البنية التحتية الرقمية**، سواء من حيث المعدات أو من حيث النظام المعلوماتي، مما يصعب رقمنة العمليات القانونية. ويظهر ذلك في بطء رقمنة سجلات الأحكام، غياب أنظمة الأرشفة الإلكترونية الآمنة، وصعوبة توصيل قواعد البيانات القانونية بين المؤسسات.

ورغم إطلاق وزارة العدل الجزائرية **منصة "العدل الإلكتروني** "التي تتيح خدمات مثل استخراج صحيفة السوابق القضائية (وثيقة رقم 3) عن بعد، إلا أن هذه الخدمات ما تزال محدودة، وغالبًا ما تتطلب الحضور الفعلي في مراحل معينة، مما يُفرغ التجربة الرقمية من محتواها.

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الأمر رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008.

[2]– إسماعيل بلعربي، *التشريعات الجزائرية والتحول الرقمي: قراءة في الفجوة الرقمية القانونية*، مجلة القانون والتكنولوجيا، جامعة الجزائر 1، العدد 07، 2021، ص. 33.

كما تشير تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إلى أن ضعف التنسيق بين مختلف القطاعات، وقلة الكوادر المتخصصة في القانون الرقمي، تمثل **عائقًا حقيقيًا أمام الإدارة الإلكترونية العدلية** في الجزائر[1].

الفرع الثالث: التحديات المرتبطة بالثقافة القانونية الرقمية والتكوين

يُلاحظ وجود **ضعف كبير في الثقافة الرقمية القانونية** لدى بعض الفاعلين في المنظومة القانونية، من قضاة، ومحامين، وكتاب ضبط، ما ينعكس سلبًا على وتيرة التحول الرقمي. فالتعامل مع المنصات الإلكترونية، أو اعتماد تقنيات التوقيع الرقمي، أو فهم البرمجيات القانونية، كلها مهارات جديدة لم تُدمج بعد بشكل منهجي في تكوين هؤلاء الفاعلين.

وقد أشارت دراسة أعدّها الباحث عبد الحق مصباحي (2022) إلى أن 63% من العاملين في سلك العدالة لا يمتلكون تكوينًا متخصصًا في استعمال الأنظمة المعلوماتية القانونية، مما يجعلهم يعتمدون على الطرق التقليدية رغم توفر الأدوات الرقمية في بعض المؤسسات[2].

كما أن كليات الحقوق الجزائرية لا تزال تعتمد في غالب برامجها التعليمية على المناهج النظرية التقليدية، دون إيلاء اهتمام كافٍ بمادة "القانون الرقمي" أو "القضاء الإلكتروني"، مما يضعف الجاهزية المستقبلية لخريجيها في التعامل مع البيئة القانونية الرقمية[6].

---

[1]– وزارة العدل الجزائرية، تقارير تقييم خدمات "العدل الإلكتروني"، منشورة على البوابة الإلكترونية الرسمية : www.mjustice.dz ↩

[2]– عبد الحق مصباحي، *تحليل الكفايات الرقمية لدى موظفي القطاع العدلي في الجزائر*، مجلة دراسات قانونية، جامعة سعيدة، العدد 15، 2022، ص. 91 .

الفرع الرابع: التحديات الأمنية وحماية المعطيات الرقمية القانونية

تشكل **أمن المعلومات** و**حماية المعطيات الرقمية** واحدة من أكثر التحديات إلحاحًا في سياق الرقمنة القانونية. فغياب استراتيجية وطنية فعالة لحوكمة البيانات، وضعف إجراءات الحماية السيبرانية داخل المنظومة القضائية، يعرض الوثائق القانونية والمعلومات الحساسة لمخاطر التسريب والاختراق.

وقد سجلت الجزائر عدة حوادث رقمية مست أمن مؤسسات عمومية وخدمات إلكترونية، مما دفع الحكومة إلى التفكير في إطلاق **وكالة وطنية للأمن السيبراني**، إلا أن الجانب المتعلق بحماية البيانات القانونية ما زال بحاجة إلى تفعيل أكثر صرامة[1].

إضافة لذلك، تثير مسألة **خصوصية البيانات القضائية** وتخزينها في خوادم محلية أو خارجية جدلًا قانونيًا وأخلاقيًا، خاصة في ظل غياب قانون واضح ينظم موقع وأمن قواعد البيانات السيادية في القطاع العدلي.

[1]– مصطفى بوعلام، *إدماج القانون الرقمي في التعليم الجامعي الجزائري: الضرورة والتحديات*، مجلة إصلاح التعليم، جامعة وهران، العدد 10، 2023، ص. 117 .

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الوطنية لتطوير رقمنة قانون الأعمال

شهد العالم خلال العقدين الأخيرين تحولات عميقة نتيجة الطفرة الرقمية، وهو ما انعكس بوضوح على مختلف القطاعات الاقتصادية والقانونية، لاسيما في ميدان الأعمال، حيث أصبحت الرقمنة عاملًا حاسمًا في تحسين الكفاءة والشفافية والمرونة القانونية. وفي هذا السياق، لم تبقَ الجزائر بمعزل عن هذا التوجه، بل سعت عبر مخططات وطنية ومبادرات حكومية متعددة إلى إدماج الرقمنة ضمن منظومة قانون الأعمال، من خلال تحديث القوانين، ورقمنة المعاملات، وتبني الذكاء الاصطناعي في البيئة القانونية.

ويُقصد برقمنة قانون الأعمال مجموعة الإجراءات والتقنيات التي تهدف إلى **تحويل الخدمات والعمليات القانونية التي تنظم النشاط التجاري إلى صيغ إلكترونية مؤتمتة**، سواء في المجال القضائي، أو الإداري، أو التوثيقي، أو المتعلق بتنظيم الأسواق والعقود. وقد أصبحت هذه الرقمنة ضرورة لا غنى عنها من أجل مواكبة التطور العالمي، وتسهيل الاستثمار، وضمان بيئة قانونية مرنة وعادلة.

وقد أشار "جوناثان هارت (Jonathan Hart, 2020) "إلى أن "**رقمنة القانون التجاري تمثّل أحد أعمدة الإصلاح القانوني الحديث، لأنها تعزز من سرعة المعالجة، وتقلص الهامش البشري للخطأ، وتزيد من الثقة في الأسواق الناشئة** ."[1]وتؤكد هذه الرؤية ضرورة تكييف الأنظمة القانونية الوطنية، ومنها النظام الجزائري، مع متطلبات الاقتصاد الرقمي العالمي.

في هذا الإطار، أطلقت الحكومة الجزائرية سلسلة من **الاستراتيجيات الوطنية للتحول الرقمي**، شملت رقمنة القطاعات الإدارية، وتطوير البنية التحتية السيبرانية، وإنشاء منصات

[1] – Jonathan Hart, *Digital Transformation of Commercial Law: Global Trends and Challenges*, Oxford Journal of Law and Technology, 2020, Vol. 22, Issue 4, p. 89.

رقمية تجارية وقانونية، ومحاولة إدماج الذكاء الاصطناعي في منظومة القضاء والأعمال. غير أن هذه الجهود لا تزال تواجه **تحديات قانونية وتقنية ومؤسساتية**، تعيق تحقيق الفعالية المرجوة منها، خاصة في ظل ضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة، ونقص التكوين القانوني المتخصص في المجال الرقمي.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى دراسة الاستراتيجيات الوطنية الجزائرية في مجال رقمنة قانون الأعمال، من خلال تحليل مشاريع الحكومة (المطلب الأول)، ثم استعراض إسهامات الذكاء الاصطناعي في تطوير الإطار القانوني للأعمال (المطلب الثاني)، قبل التطرق إلى التحديات التي تحول دون رقمنة فعالة وكاملة في البيئة القانونية الجزائرية (المطلب الثالث).

المطلب الأول : مشاريع الحكومة الجزائرية في مجال الرقمنة

في سبيل مواكبة التحولات الرقمية العالمية وتعزيز بيئة الأعمال، أطلقت الحكومة الجزائرية عدة مشاريع استراتيجية تهدف إلى رقمنة البنى التحتية القانونية والإدارية ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي. وتأتي هذه الجهود في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، التي ترتكز على تطوير الإطار القانوني والتنظيمي، وتحسين الخدمات العمومية، وتسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين.

وقد انقسمت هذه المشاريع إلى مسارات رئيسية تشمل رقمنة السجل التجاري، التحول الرقمي في العدالة التجارية، وإنشاء المنصات الرقمية للتعاملات الاقتصادية، إضافة إلى إدماج الرقمنة في منظومة الجباية والتجارة الإلكترونية .وسنقوم في هذا المطلب بدراسة أبرز هذه المشاريع من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: رقمنة السجل التجاري وتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات

يُعدّ مشروع السجل التجاري الإلكتروني من أبرز المبادرات الحكومية في مجال تسهيل إنشاء المؤسسات ومرافقة الاستثمار. فقد أطلقت الجزائر، عبر المركز الوطني للسجل التجاري، نظامًا رقميًا يتيح إمكانية تسجيل الشركات عن بعد، دون الحاجة إلى التنقل إلى المصالح المختصة، وذلك من خلال بوابة إلكترونية مخصصة لهذه العملية.

ويهدف هذا المشروع إلى تقليص آجال التأسيس، وتوفير الشفافية، وربط قواعد البيانات بين المؤسسات المعنية (الضرائب، الضمان الاجتماعي، CNRC، المركز الوطني للإحصاء...)^.[1] كما يُعتبر خطوة حاسمة نحو تحقيق بيئة أعمال رقمية حديثة تتسم بالكفاءة والشفافية.

وقد تم تدعيم هذه المبادرة بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 20-152 المؤرخ في 13 يونيو 2020، المتعلق بإجراءات التسجيل التجاري عن بعد، والذي ينص على اعتماد الرقم التعريفي الموحد للشركات، واعتماد الإمضاء الإلكتروني في العقود والنماذج^[2].

الفرع الثاني: رقمنة العدالة التجارية وتحديث الإجراءات القضائية

انطلقت وزارة العدل الجزائرية في مشروع طموح يهدف إلى رقمنة المحاكم، بما في ذلك الغرف التجارية، من خلال نظام "العدالة الإلكترونية"، الذي يتيح إيداع القضايا إلكترونيًا، ومتابعة أطوار الدعوى، والحصول على الأحكام عن بعد.

وقد تم تجريب هذا النظام على مستوى بعض المحاكم التجارية، كما هو الحال في محكمة سيدي أمحمد بالعاصمة، في إطار مشروع التحول الرقمي في قطاع العدالة الذي يموله جزئيًا الاتحاد الأوروبي عبر برنامج دعم الحوكمة القضائية^3.^

[1]- المركز الوطني للسجل التجاري، "الرقمنة وخدمات السجل الإلكتروني"، الجزائر، 2023.
[2]- المرسوم التنفيذي رقم 20-152، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، سنة 2020.

وتهدف هذه الرقمنة إلى تحقيق العدالة الناجزة، وتخفيف الضغط على الهياكل القضائية، وتسهيل ولوج المتقاضين – لا سيما المتعاملين الاقتصاديين – إلى خدمات العدالة التجارية، مما يُساهم في تحسين مناخ الأعمال والاستثمار.

الفرع الثالث: تطوير المنصات الرقمية ذات الطابع الاقتصادي والتجاري

في سياق سعيها إلى تطوير بيئة إلكترونية محفّزة للأعمال، قامت الدولة بإنشاء مجموعة من المنصات الرقمية التفاعلية، من أبرزها:

- المنصة الوطنية للمناقصات الإلكترونية، التي أُنشئت بموجب المرسوم الرئاسي 15-247، لتسهيل المشاركة في الصفقات العمومية بشفافية.
- المنصة الإلكترونية الخاصة بدفع الضرائب عن بعد (https://teledeclaration.mfdgi.gov.dz).
- المنصة الوطنية للتجارة الإلكترونية، التي تُشرف عليها وزارة التجارة من أجل تأطير المعاملات الإلكترونية وحماية المستهلك.

تُعد هذه المنصات بمثابة بنى تحتية رقمية تسهم في تطوير العلاقات التجارية، وتسهل المعاملات القانونية، وتؤسس لبيئة استثمارية ذات مصداقية[1].

الفرع الرابع: تحديث الجباية وتنظيم التجارة الإلكترونية

أطلقت مديرية الضرائب الجزائرية مشروعًا رقميًا ضخمًا يتمثل في الرقمنة الشاملة للمصالح الجبائية، من خلال منصة "الرقم الجبائي الوطني"، وخدمة التصريح والدفع الإلكتروني للضرائب، خاصة لفائدة الشركات والمؤسسات.

[1]- وزارة الرقمنة والإحصاء، "التقرير السنوي للتحول الرقمي"، الجزائر، 2021.

كما تم اعتماد قانون التجارة الإلكترونية رقم 18-05 المؤرخ في 10 مايو 2018، الذي يُعد الإطار التشريعي الأساس لتنظيم المعاملات الرقمية، ويهدف إلى حماية المتعاملين، وضمان أمن المعاملات، وتحقيق الاعتراف القانوني بالعقود المبرمة إلكترونيًا[1].

هذا التطور القانوني رافقه توجّه نحو استعمال الإمضاء الإلكتروني والتوقيع الرقمي، وإطلاق برامج تكوينية لفائدة القضاة والمساعدين القضائيين للتكيّف مع متطلبات البيئة الرقمية الجديدة.

المطلب الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في تطوير النظام القانوني للأعمال

يعتبر الذكاء الاصطناعي من أبرز أدوات التحول الرقمي في المجال القانوني، وقد بات يُوظف بشكل متزايد في تطوير النظم القانونية للأعمال، سواء من حيث البنية المؤسسية، أو أساليب التقاضي، أو أدوات الامتثال القانوني، أو حتى في صياغة السياسات التجارية. ولا يقتصر هذا التطور على الجانب التقني فقط، بل يمتد إلى التأثير في بنية التفكير القانوني ذاته، وفي آليات اتخاذ القرار القانوني داخل بيئة الأعمال. ومن أجل مقاربة هذا الدور بعمق، يمكن تقسيم هذا المطلب إلى الفروع الآتية[2]:

الفرع الأول: الذكاء الاصطناعي كوسيلة لتحديث البنية التشريعية للأعمال

شهدت البنية التشريعية للأعمال في السنوات الأخيرة تحديات متزايدة نتيجة الثورة الرقمية والابتكارات التقنية المتسارعة، الأمر الذي جعل من الضروري تكييف النصوص القانونية مع المستجدات التكنولوجية، وخاصة الذكاء الاصطناعي. فالتشريعات التقليدية

[1]- القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 28، 2018.

[2]- زعموش، سامي. "التحديات القانونية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في العقود التجارية"، *مجلة القانون والأعمال*، جامعة قسنطينة 3، العدد 9، 2022، ص. 94.

باتت تعاني من بطء في الاستجابة وافتقار للمرونة، وهو ما أفرز حاجة ملحّة لتبني أدوات ذكية قادرة على مواكبة ديناميكيات الاقتصاد الرقمي.[1]

في هذا السياق، برز الذكاء الاصطناعي كأداة جوهرية في إعادة صياغة وتحديث التشريعات التجارية، حيث يُستخدم في تحليل ملايين النصوص القانونية والقضائية، وتصنيفها، وتحديد مواطن التعارض أو التكرار أو الفراغ القانوني. وتُعد تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (Natural Language Processing – NLP) أحد أهم مكونات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال، إذ تسمح بقراءة النصوص القانونية المكتوبة بلغة بشرية وتفكيكها إلى عناصر قانونية قابلة للتحليل المنطقي والإحصائي.

<u>وتتمثل أبرز التطبيقات العملية لهذه الأدوات فيما يلي:</u>

1. تحليل شامل للبيئة التشريعية :يُمكن للذكاء الاصطناعي أن يجري مسحًا تلقائيًا للنصوص القانونية التجارية للكشف عن النصوص القديمة، أو تلك التي لم تعد صالحة للتطبيق، أو غير المنسجمة مع المعايير الدولية، مثل لوائح التجارة الإلكترونية أو حماية البيانات الشخصية.

2. اقتراح تعديلات تشريعية :من خلال تحليل القوانين المقارنة، يمكن للأنظمة الذكية أن تقترح تعديل مواد قانونية جزئية، أو إدخال أحكام جديدة مستوحاة من تجارب دولية، بما يضمن مواءمة القانون الوطني مع التحولات الرقمية العالمية.

3. نمذجة الأثر القانوني :يستطيع الذكاء الاصطناعي أن يحاكي نتائج تطبيق تشريع معين على القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يتيح للمشرّع تقييم الأثر قبل إصداره رسميًا، وبالتالي تقليل التشريعات الفاقدة للفعالية أو القابلة للطعن الدستوري.[1]

[1]– عبد اللاوي، محمد. "تحول نماذج التشريع في ظل الثورة الصناعية الرابعة"، *المجلة الجزائرية للقانون والتكنولوجيا*، جامعة الجزائر 1، العدد 11، 2023، ص. 62.

وفي الجزائر، تُبذل جهود ملموسة في سبيل رقمنة عملية التشريع التجاري، وقد أطلقت وزارة الرقمنة بالتنسيق مع وزارة العدل مشروع "المنصة الرقمية للتشريع"، الذي يهدف إلى جمع النصوص القانونية الاقتصادية في صيغة رقمية قابلة للبحث والتحليل، مع تطوير قاعدة بيانات ذكية ترصد التعديلات التشريعية وتربطها بالقوانين ذات الصلة. وتهدف هذه المبادرة إلى تمكين المشرعين والباحثين وصنّاع القرار من الوصول السريع إلى المعلومات القانونية، وتحليل مدى تكامل النظام التشريعي مع مستلزمات التحول الرقمي.

وعلى الصعيد الدولي، تبنت دول مثل إستونيا وسنغافورة أدوات الذكاء الاصطناعي في تطوير ما يُعرف بـ"التشريع التنبؤي"، حيث يتم تحليل الاتجاهات الاقتصادية والقضائية لصياغة قوانين استباقية قابلة للتحديث التلقائي كلما تغيرت البيانات أو المعايير الدولية.[2]

الفرع الثاني: الذكاء الاصطناعي في تحسين الأداء القضائي للأعمال

أدى التحول الرقمي إلى تغييرات جوهرية في آليات عمل المنظومة القضائية، ولا سيما في مجال القضاء التجاري الذي يتطلب سرعة في البت، وفعالية في التقدير، وشفافية في الإجراءات. وفي هذا السياق، يشكل الذكاء الاصطناعي أداة مركزية لإعادة تشكيل الأداء القضائي، من خلال ما يوفره من قدرة هائلة على التحليل، التصنيف، التنبؤ، والمعالجة الفورية للبيانات القانونية والوقائع القضائية.

لقد أصبح القضاء التجاري في كثير من الدول المتقدمة يعتمد بشكل متزايد على **الأنظمة الذكية للمساعدة القضائية**، التي تُمكن القضاة من الوصول إلى أكبر عدد من السوابق القضائية، وتحليل النزاعات التجارية بناءً على معايير دقيقة. فعلى سبيل المثال، تستخدم أنظمة مثل "**ROSS Intelligence**"و **"Blue J Legal"**في الولايات

---

[1]– الخلف، يوسف. "الذكاء الاصطناعي وتحديث قوانين الأعمال: منظور قانوني مقارن"، *مجلة البحوث القانونية المعاصرة*، جامعة القاهرة، العدد 8، 2022، ص. 78.

[2]– **وزارة الرقمنة والإحصائيات، "المنصة الوطنية للتشريع الاقتصادي: الرؤية والآفاق"، ندوة الجزائر الرقمية، 2023.**

المتحدة وكندا أدوات الذكاء الاصطناعي لتحليل القضايا المعقدة، وتقديم استشارات قانونية مبنية على اجتهادات قضائية وسوابق مماثلة، ما يساهم في تقليص زمن الفصل القضائي وتحسين نوعية القرارات.[1]

ومن بين أبرز الاستخدامات العملية للذكاء الاصطناعي في تحسين القضاء التجاري ما يلي:

1 .التصنيف الذكي للملفات القضائية

تُستخدم خوارزميات التعلم الآلي لتصنيف القضايا التجارية حسب نوعها، وطبيعة الأطراف، ومستوى التعقيد، مما يسهل على المحاكم الاقتصادية توزيع الملفات بطريقة أكثر فاعلية، وتوجيهها للقضاة أو الفرق المختصة حسب الأولوية والاختصاص.

2 .المساعدة في صياغة الأحكام والاستدلال القانوني

توفر الأنظمة الذكية اقتراحات قانونية مبنية على تحليل آلاف السوابق القضائية. فعند إدخال تفاصيل القضية، تقوم الخوارزميات بتحليل السياق القانوني وتقديم مبادئ استرشادية، بما يساهم في تجنب التضارب القضائي وتحقيق الاتساق في الأحكام.[2]

3 .التنبؤ بمآلات القضايا التجارية

تُعد أنظمة التنبؤ القضائي من أبرز الأدوات الحديثة، حيث تُعتمد في دول مثل فرنسا وألمانيا لتقدير نتائج القضايا التجارية ونسب النجاح أو الفشل، بناءً على تحليل إحصائي

[1] – بوشنافة، أحمد. "التحول الرقمي ودوره في إصلاح القضاء التجاري"، *المجلة الجزائرية للدراسات القانونية والاقتصادية*، جامعة قسنطينة، العدد 10، 2022، ص. 119.

[2] – (2) Surden, H. (2020). *Artificial Intelligence and Law: An Overview*. Georgia State University Law Review, Vol. 35, p. 1320.

لسوابق مماثلة. وقد أثبتت هذه الأنظمة دقة تصل إلى 80% في التنبؤ بنطاقات التعويض، أو فرص ربح الدعوى من عدمه.

4 .مراقبة جودة وفعالية الأداء القضائي

من خلال تتبع آجال الفصل، ونسبة الطعون، ومعدلات إعادة النظر في الأحكام التجارية، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يقدم تقارير فورية للمسؤولين القضائيين حول مكامن القصور في الأداء، مما يتيح التدخل السريع لتحسين الكفاءة القضائية.

أما في الجزائر، فقد شهدت السنوات الأخيرة انخراطًا تدريجيًا في **رقمنة المحاكم الاقتصادية** ضمن مشروع إصلاح العدالة، لاسيما بالتعاون بين وزارة العدل ووزارة الرقمنة، حيث تم الإعلان عن إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في تصنيف الملفات الاقتصادية، وتحديث قاعدة بيانات الأحكام التجارية، وإنشاء نظام رقمي لمتابعة آجال الفصل في القضايا التجارية، وهو ما يُعد خطوة نحو بناء منظومة عدالة تجارية رقمية تتسم بالكفاءة والشفافية.[1]

كما أن هذه الرقمنة تندرج ضمن استراتيجية "الجزائر الرقمية 2024" التي تهدف إلى تحويل القضاء من نمط تقليدي إلى نمط تفاعلي مدعوم بالذكاء الاصطناعي، بما يسمح بتسريع وتيرة تسوية المنازعات التجارية، وتشجيع مناخ الاستثمار من خلال قضاء سريع وعادل.

الفرع الثالث: الذكاء الاصطناعي في ضبط المعاملات التعاقدية التجارية

العقود التجارية هي حجر الزاوية في العلاقات الاقتصادية الحديثة، فهي تمثل الأداة القانونية لتنظيم التزامات الأطراف وتحديد حقوقهم في بيئة الأعمال. ومع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، عرف النظام التعاقدي تحولات عميقة تتجسد أساسًا في إدماج برمجيات

[1]– وزارة العدل الجزائرية، "مشروع رقمنة المحاكم الاقتصادية"، منشور رسمي، 2023.

ذكية قادرة على تحليل، صياغة، تنفيذ، وحتى تفسير العقود التجارية، الأمر الذي ساهم في رفع مستوى الضبط والشفافية داخل المعاملات التعاقدية.[1]

أولًا: العقود الذكية Smart Contracts كإحدى تجليات الذكاء الاصطناعي التعاقدي

العقود الذكية هي من أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتقنية "البلوكشين" في مجال المعاملات التجارية، حيث تقوم هذه العقود بتنفيذ بنود الاتفاق تلقائيًا دون تدخل بشري، بمجرد تحقق شروط معينة مبرمجة مسبقًا. تُخزَّن هذه العقود في شبكات موزعة، مما يجعل تعديلها أو اختراقها أمرًا بالغ الصعوبة، وهو ما يعزز عنصر **الثقة والأمان** في التعاقدات.[2]

من الناحية القانونية، تُمثل العقود الذكية ثورة مفاهيمية على صعيد تنفيذ الالتزامات، إذ لم تعد الأطراف بحاجة إلى اللجوء إلى القضاء لإجبار الطرف المخلّ على تنفيذ التزاماته، وإنما يتكفل البرنامج ذاته بتنفيذ البنود تلقائيًا (مثل تحويل الأموال، أو فرض غرامات التأخير، أو إنهاء العقد تلقائيًا عند الإخلال).

وقد أقرّت بعض الأنظمة القانونية الحديثة بالأثر الإلزامي للعقود الذكية، مثل قانون الولايات المتحدة بشأن المعاملات الرقمية، كما بادرت دول أخرى (كالمملكة المتحدة وسنغافورة) إلى إصدار دلائل إرشادية لاعتماد هذه العقود في البيئة التجارية.[3]

---

[1]– صديقي، ناصر. "العقود الذكية والذكاء الاصطناعي: الآفاق والتحديات القانونية"، *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية*، جامعة تلمسان، عدد 15، 2023، ص. 189.

[2]– زروقي، أسماء. "العقود الذكية كآلية لتنفيذ الالتزامات التعاقدية"، *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، جامعة باتنة، العدد 18، 2023، ص. 207.

[3]– كمال، عبد اللطيف. "التطور التكنولوجي ومفاهيم التعاقد في الفقه الإسلامي والقانون المدني"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، جامعة الجزائر 1، العدد 31، 2021، ص. 178.

ثانيًا: الذكاء الاصطناعي في تحليل المخاطر التعاقدية

تُستخدم الخوارزميات الذكية لتحليل العقود قبل توقيعها من طرف الشركات، حيث تتيح الأدوات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي إمكانية قراءة مئات الصفحات التعاقدية خلال ثوانٍ، واستخلاص البنود القانونية الحرجة أو التي تحتوي على **عدم توازن تعاقدي** أو مخاطر قانونية محتملة، مثل البنود الجزائية، شروط القوة القاهرة، أو شروط الإنهاء المبكر.

كما يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم توصيات قانونية حول ضرورة تعديل بعض البنود لتفادي النزاع لاحقًا، وذلك استنادًا إلى بيانات ضخمة تشمل أحكامًا قضائية وتجارب تعاقدية سابقة مماثلة. وتُعد هذه الميزة جوهرية خاصة في العقود المعقدة كعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو عقود التمويل المشترك.

ثالثًا: الذكاء الاصطناعي كمساعد في صياغة العقود التجارية

من خلال دمج نماذج التعلّم الآلي مع قواعد البيانات القانونية، بات من الممكن للأدوات الذكية صياغة عقود تجارية كاملة في دقائق، تتضمن البنود القانونية القياسية، ومراعاة التشريعات الوطنية أو الدولية المعمول بها. بل وأكثر من ذلك، يمكن للأنظمة الذكية تكييف العقود حسب السياق القانوني واللغوي الخاص بكل دولة أو قطاع.

وفي هذا السياق، تستخدم شركات كبرى مثل **IBM**و **DocuSign**برامج توليد العقود التلقائي، مما أتاح تقليص التكاليف القانونية، وتسريع دورة التفاوض والتوقيع التعاقدي.

رابعًا: واقع الذكاء الاصطناعي التعاقدي في الجزائر

رغم محدودية الانتشار الواسع للعقود الذكية في الجزائر، إلا أن هناك مؤشرات على التوجه نحو **رقمنة المعاملات التعاقدية**، خصوصًا في القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة

والتمويل، حيث بدأت بعض الشركات الكبرى في اعتماد منصات تعاقد ذكية لتحسين رقابة الأداء التعاقدي وتفادي النزاعات المبكرة.[1]

كما يشجّع الإطار الاستراتيجي الوطني للرقمنة على تعميم هذا النوع من البرمجيات، خاصة في العقود العمومية، والشراكات مع المستثمرين الأجانب، بهدف ضمان الشفافية وتعزيز مناخ الثقة. ويُنتظر من التشريعات الجزائرية أن تواكب هذا التحول، عبر الاعتراف بالعقود الذكية كوسيلة تنفيذ قانوني للأعمال التجارية.

المطلب الثالث : التحديات القانونية والتقنية للرقمنة في الجزائر

رغم المبادرات العديدة التي أطلقتها الدولة الجزائرية لتعزيز التحول الرقمي في مجالات متعددة، خصوصًا في قطاع الأعمال، إلا أن هذه المشاريع لا تزال تعترضها تحديات كبيرة، ذات طبيعة قانونية وتقنية ومؤسساتية، تعيق تحقيق نقلة رقمية فعلية وشاملة. وتزداد هذه التحديات حدة عندما يتعلق الأمر برقمنة الإطار القانوني، نظرًا لتعقيد البيئة التنظيمية وضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة.

وسنقوم فيما يلي بتفصيل أبرز هذه التحديات من خلال ثلاثة فروع :العوائق القانونية والتنظيمية، المشكلات التقنية واللوجستية، ونقص التأهيل البشري والكفاءات الرقمية.

الفرع الأول: العوائق القانونية والتنظيمية

تُعد البيئة القانونية غير المكتملة وغير المحدثة من أبرز المعوقات أمام رقمنة قانون الأعمال في الجزائر. فرغم إصدار عدد من القوانين ذات الصلة، مثل قانون التجارة الإلكترونية رقم 18-05، إلا أن الإطار التشريعي العام لا يزال يعاني من القصور والافتقار إلى التكييف الشامل مع الاقتصاد الرقمي.

[1]– زعموش، سامي. "التحديات القانونية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في العقود التجارية"، *مجلة القانون والأعمال*، جامعة قسنطينة 3، العدد 9، 2022، ص. 94.

ومن أبرز الإشكالات القانونية:

- غياب نصوص تنفيذية ومراسيم تطبيقية لكثير من التشريعات الرقمية، مما يعرقل تفعيلها ميدانيًا.
- ضعف تنظيم حجية الإمضاءات والتوقيعات الإلكترونية، رغم صدور القانون رقم 15-04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، إلا أن التطبيق لا يزال محدودًا على مستوى القضاء والإدارات.[1]
- غياب إطار تشريعي واضح لتحديد المسؤولية القانونية في المعاملات الرقمية، لا سيما ما يتصل بالجرائم المعلوماتية، أو العقود الذكية، أو استخدام الذكاء الاصطناعي في المعالجة القانونية.
- هشاشة البيئة القانونية فيما يتعلق بـ حماية المعطيات الشخصية، على الرغم من صدور القانون رقم 18-07 لسنة 2018 المتعلق بحماية البيانات، فإن الهيئات المسؤولة عن تطبيقه (مثل السلطة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية) لم تفعل بشكل كامل.[2]

كل هذه الثغرات تحد من الثقة في البيئة القانونية الرقمية، وتُضعف جاذبية السوق الجزائرية للاستثمارات الأجنبية التي تشترط أنظمة قانونية فعالة ومحمية رقمياً.

الفرع الثاني: المشكلات التقنية واللوجستية

تُعد البنية التحتية الرقمية أحد المرتكزات الأساسية لإنجاح الرقمنة، غير أن الجزائر لا تزال تُواجه تحديات كبيرة في هذا المجال، من أبرزها:

[1]- القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فبراير 2015، المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد 06، 2015.
[2]- القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، العدد 34، 2018.

–ضعف شبكة الإنترنت الوطنية، سواء من حيث السرعة أو التغطية الجغرافية، مما يُعيق استخدام المنصات الرقمية الحكومية والخاصة بشكل موثوق.

–نقص التجهيزات والأنظمة الإلكترونية المؤمنة على مستوى المؤسسات العمومية، بما فيها المحاكم والمصالح الإدارية والبلديات، مما يجعلها غير مهيأة للتعامل مع المعاملات الإلكترونية الحساسة.[1]

– هشاشة أنظمة الأمن السيبراني، في ظل غياب استراتيجية وطنية متكاملة لحماية الفضاء السيبراني، مما يجعل البيانات القانونية عرضة للاختراق أو التلف.

– ضعف التكامل بين الأنظمة المعلوماتية للهيئات الحكومية المختلفة، وهو ما يخلق تكرارًا للجهود، وضعفًا في الربط البيني للمعلومات، ويُؤثر على فعالية المعاملات القانونية الرقمية.

وقد أشارت وزارة الرقمنة في تقريرها السنوي إلى أن حوالي 60%من المؤسسات العمومية لا تمتلك بنية تحتية قادرة على احتضان نظم رقمية آمنة ومؤتمتة.[2]

الفرع الثالث: نقص التأهيل البشري والكفاءات الرقمية القانونية

يشكل العنصر البشري عائقًا أساسيًا في مسار التحول الرقمي، لا سيما في القطاعات ذات الطابع القانوني. فمن جهة، لا تزال الموارد البشرية في الإدارات والمؤسسات القضائية تفتقر إلى التكوين المتخصص في مجال الرقمنة والتعامل مع الأنظمة الرقمية.

ومن جهة أخرى، هناك نقص كبير في الخبرات القانونية القادرة على تكييف النصوص التقليدية مع التكنولوجيا الحديثة، وندرة في التكوين الجامعي الذي يُدمج بين القانون والتكنولوجيا.

كما أن:

[1]- وزارة البريد والاتصالات، "تقرير حول وضعية البنية التحتية الرقمية في الجزائر"، الجزائر، 2022.
[2]- وزارة الرقمنة والإحصاء، "التحول الرقمي في الجزائر: تحديات وآفاق"، الجزائر، 2023.

- كثيرًا من القضاة والمساعدين القضائيين لا يحوزون أدوات التفاعل الرقمي مع المنصات الحديثة.
- التكوين المستمر المتعلق بالرقمنة القانونية لا يزال ضعيفًا ومتقطعًا، رغم الجهود التي تبذلها وزارة العدل بالتعاون مع بعض الشركاء الدوليين.[1]
- في الجامعات الجزائرية، يلاحظ غياب تخصّصات أكاديمية متقدمة في مجالات القانون الرقمي، الذكاء الاصطناعي القانوني، الأمن السيبراني القانوني، وهو ما يخلق فجوة بين المنظومة التعليمية وحاجيات الواقع المؤسساتي.

[1]- وزارة العدل الجزائرية، "حصيلة التكوين في المجال الرقمي"، مديرية التكوين، الجزائر، 2022.

خلاصة الفصل:

ختامًا، يُبرز هذا الفصل أهمية الرقمنة كخيار استراتيجي لا مفر منه في سبيل تحديث العدالة التجارية وتحسين مناخ الأعمال. لقد اتضح أن رقمنة الإجراءات القانونية والإدارية المتعلقة بالمؤسسات التجارية تمثل عاملًا أساسيًا في تسريع وتيرة التقاضي، وتسهيل المعاملات، وتكريس مبدأ الولوج السهل والشفاف إلى العدالة. كما أن التكنولوجيات الحديثة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، تقدم آفاقًا واعدة لتطوير النظام القانوني للأعمال وتجاوز المعوقات التقليدية.

في المقابل، فإن مسار الرقمنة في الجزائر ما زال يواجه تحديات تقنية وتشريعية ومؤسساتية، تتطلب تخطيطًا محكمًا، واستراتيجية شاملة تجمع بين التحديث التشريعي، والتكوين البشري، والاستثمار في البنى التحتية الرقمية. ومن هذا المنطلق، فإن نجاح مشروع الرقمنة القانونية يقتضي تضافر جهود الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني من أجل تحقيق عدالة رقمية أكثر نجاعة وشفافية واستدامة.

في ضوء ما سبق، توصلت هذه الدراسة الموسومة بـ *"دور الرقمنة في تطوير قانون الأعمال في التشريع الجزائري "* إلى أن التحول الرقمي يمثل ضرورة حتمية لإعادة بناء المنظومة القانونية للأعمال بما يتماشى مع البيئة الاقتصادية المعاصرة. فقد غيّرت الرقمنة، وعلى رأسها تقنيات الذكاء الاصطناعي، من أنماط صياغة القواعد القانونية، وطرائق تنفيذها، وأساليب رقابتها، مما دفع العديد من الدول إلى إعادة النظر في بنيتها التشريعية والتقنية لمواكبة هذه المستجدات. وفي السياق الجزائري، ورغم المبادرات الحكومية الرامية إلى رقمنة القضاء والمعاملات الإدارية، إلا أن التشريع التجاري لا يزال متأخرًا عن ملاحقة التحديات الرقمية الجديدة، مما يستدعي إصلاحًا قانونيًا عميقًا يستوعب مفاهيم الذكاء الاصطناعي، العقود الذكية، البلوكشين، والحوكمة الرقمية.

أولًا: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- **تُسهم الرقمنة في تحسين جودة التشريع التجاري** عبر تحليل النصوص القانونية القائمة، ورصد الثغرات والازدواجيات، ما يُعزز ملاءمة القانون للتطورات الاقتصادية الحديثة.
- **الذكاء الاصطناعي يدعم القضاء التجاري** من خلال التنبؤ بالأحكام، وتصنيف الملفات، وتسريع معالجة المنازعات، مما يُسهم في تقليل التكاليف وتعزيز الشفافية القضائية.
- **العقود الذكية تمثل نقلة نوعية في العلاقات التجارية**، وتُوفر آليات تنفيذ ذاتية دقيقة تقلل من النزاعات وتخفض تكاليف الوساطة القانونية.
- **التجربة الجزائرية في رقمنة القانون التجاري لا تزال في مراحلها الأولى**، وتعاني من بطء في التنفيذ، وضعف في التأطير التشريعي للبيئة الرقمية.

- **ضعف تكوين الموارد البشرية القانونية والتجارية** في المجال الرقمي يُعد من أبرز العوائق أمام تفعيل التحول الرقمي في مجال الأعمال.

ثانيًا: الاقتراحات

بناءً على ما سبق، تقترح الدراسة ما يلي:

- **إصدار قانون أعمال رقمي موحّد** يتضمن قواعد تنظم العقود الإلكترونية، التوقيعات الرقمية، المعاملات عبر البلوكشين، وحقوق المتعاملين الرقميين.
- **إدراج تقنيات الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي التجاري** بشكل رسمي، مع تأهيل القضاة والمساعدين القضائيين لاستخدام أدوات التنبؤ وتحليل السوابق القضائية.
- **تحديث المناهج الجامعية في كليات الحقوق والمدارس العليا للتجارة** لدمج مضامين الرقمنة القانونية، والتقنيات الحديثة في التكوين الأكاديمي.
- **إنشاء مرصد وطني للرقمنة القانونية** يضم خبراء في القانون والتقنية يتولون تقييم النصوص التجارية واقتراح التعديلات اللازمة وفق المعايير الدولية.
- **تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص** لتطوير منصات رقمية ذكية خاصة بالعقود، والامتثال القانوني، والتسوية البديلة للمنازعات التجارية.
- **تحفيز المؤسسات الاقتصادية لاعتماد برمجيات الذكاء الاصطناعي** في مراقبة الامتثال وتقييم المخاطر القانونية، عبر منح إعفاءات ضريبية أو دعم تقني.

أولا : المراجع باللغة العربية .

1. جلال حازم . نظرة عامة عن التحول الرقمي .السعودية :المدينة المنورة (2018 .)
2. جيم يونغ . الثورة الرقمية تحتاج إلى مساندة غير رقمية لتحقيق اهدافها . واشنطن ؛ الولايات المتحدة الامريكية :مجموعة البنك الدولي. (2018.)
3. رشيد واضح :المؤسسة في التشريع الجزائري ، بين النظرية والتطبيق ، دار هومه ، 2003
4. روبرت هارجروف ، الادارة الافتراضية ؛ مهارات القيادة والاتصال والتفاعل عن بعد .القاهرة :الشركة العربية للاعلام العلمي –القاهرة(2002.)
5. سعيد يقطين، من النص الى النص مدخل الى جماليات الابدع التفاعلي، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2005،
6. عبد الفتاح بيومي الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008،
7. عجة الجيلالي : قانون المؤسسات العمومية االقتصادية من اشتراكية التسيير إلى الخوصصة ، دار الخلدونية للنشر ، 2006.
8. عن إيمان عبد المحسن زكي الحكومة الالكترونية مدخل إداري متكامل بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009،
9. فهد مبارك الهاجري، العقود الادارية عبر الانترنيت ،ط1 ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأدرن ،2015،
10. قويدر بوحجار، *الرقمنة كآلية لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر*، دار الخلدونية، الجزائر، 2019،
11. لعشب محفوظ :الوجيز في القانون الاقتصادي ، النظرية العامة وتطبيقاتها في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1993.

12. لمين علوطي ، الادارة الالكترونية للموارد البشرية ، بحوث اقتصادية عربية ، ع42 ، الجزائر ، 2008 ،
13. محمد فرج احمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات ام خارجها ، المملكة المتحدة، جامعة الأمام محمد بن سعود الاسلامية العدد 4، 2009،
14. مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي مشاريع وتجارب التحول الرقمي في مؤسسات المعلومات دراسة للاستراتيجيات المتبعة مجلة RIST مجلد 19 العدد1
15. نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2013،
16. **وزارة الرقمنة والإحصائيات، "المنصة الوطنية للتشريع الاقتصادي: الرؤية والآفاق"، ندوة الجزائر الرقمية، 2023.**
17. وليد بوجملين : سلطات الضبط لااقتصادي ، دار بلقيس للنشر ، 2011،

ثانيا : المذكرات والأطروحات .

1. رفيق مرسلي ، الأساليب الحديثة للتنمية الادارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق ،دراسة حالة الجزائر 2001-2011 ،رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو ، 2011 ،
2. سمية ديمش التجارة الالكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2010،
3. عبده نعمان الشريف الحكومة الإلكترونية كاستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة ووظائف مؤسساتها الواقع والتحديات حالة دول مجلس التعاون الخليجي أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، 2009،

4. عكنوش نبيل المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية تصميمها وإنشاؤها مكتبة جامعة الأمير عبد القادر نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم المكتبات قسم علم المكتبات كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة منتوري قسنطينة، 2010،

ثالثا : المجلات .

1. إسماعيل بلعربي، *التشريعات الجزائرية والتحول الرقمي: قراءة في الفجوة الرقمية القانونية*، مجلة القانون والتكنولوجيا، جامعة الجزائر 1، العدد 07، 2021،
2. بن عودة جمال، *واقع وآفاق الرقمنة في الجزائر: دراسة ميدانية بمديرية الضرائب لولاية سطيف*، مجلة دراسات إدارية، العدد 19، جامعة باتنة، 2022،
3. بوخاري عبد المالك، *تكنولوجيا المعلومات والتسويق الثقافي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية*، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران، العدد 7، 2021،
4. بوشنافة، أحمد. "التحول الرقمي ودوره في إصلاح القضاء التجاري"، *المجلة الجزائرية للدراسات القانونية والاقتصادية*، جامعة قسنطينة، العدد 10، 2022،
5. بوعافية عبد الكريم، *أثر الإدارة الرقمية على فعالية تسيير صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر*، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة وهران، العدد 8، 2020،
6. بوهلال نجيب، *أمن المعلومات ورقمنة الإدارة الجزائرية: تحديات وآفاق*، مجلة السياسات العمومية، جامعة الجزائر 2، العدد 7، 2021،
7. خالد بوعافية، "الذكاء الاصطناعي في القضاء التجاري: إمكانات وتحديات"، *مجلة التحول الرقمي في القانون*، جامعة قسنطينة، العدد 5، 2023،
8. الخلف، يوسف. "الذكاء الاصطناعي وتحديث قوانين الأعمال: منظور قانوني مقارن"، *مجلة البحوث القانونية المعاصرة*، جامعة القاهرة، العدد 8، 2022،

9. زروقي، أسماء. "العقود الذكية كآلية لتنفيذ الالتزامات التعاقدية"، *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، جامعة باتنة، العدد 18، 2023،

10. زروقي، عبد القادر. "إصلاح العدالة وتحديات الرقمنة في الجزائر"، مجلة الفكر القانوني، العدد 12، جامعة باتنة، 2022.

11. زعموش، سامي. "التحديات القانونية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في العقود التجارية"، *مجلة القانون والأعمال*، جامعة قسنطينة 3، العدد 9، 2022،

12. زعموش، سامي. "التحديات القانونية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في العقود التجارية"، *مجلة القانون والأعمال*، جامعة قسنطينة 3، العدد 9، 2022،

13. سليم مسلم ،الحكيم إمكانية الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي من قبل مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ،26، العدد الأول، 2010 592-563،

14. سميرة بوفريش، "الذكاء الاصطناعي كأداة لتحسين الوصول إلى المعلومات القانونية في الجزائر"، *مجلة الشؤون القانونية*، جامعة الجزائر 3، العدد 10، 2022،

15. صديقي، ناصر. "العقود الذكية والذكاء الاصطناعي: الآفاق والتحديات القانونية"، *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية*، جامعة تلمسان، عدد 15، 2023،

16. صفية بوطبة، *التحول الرقمي للصناعات الثقافية في الجزائر*، مجلة الاقتصاد الإبداعي، جامعة البليدة، العدد 4، 2022،

17. عادل أمين، *التحول الرقمي وأثره على التبادل التجاري الدولي*، مجلة الاقتصاد الرقمي، جامعة الجزائر 3، العدد 12، 2022،

18. عادل زروقي، "العقود الذكية في ضوء الثورة الرقمية"، *مجلة دراسات قانونية وسياسية*، جامعة الجزائر 1، العدد 20، 2022،

19. عادل زروقي، "العقود الذكية في ضوء الثورة الرقمية"، *مجلة دراسات قانونية وسياسية*، جامعة الجزائر 1، العدد 20، 2022،

20. عبد الحق مصباحي، *تحليل الكفايات الرقمية لدى موظفي القطاع العدلي في الجزائر*، مجلة دراسات قانونية، جامعة سعيدة، العدد 15، 2022،

21. عبد الحميد بلعاليا، *إصلاح النظام الجبائي في الجزائر في ظل التحول الرقمي*، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 12، 2021،

22. عبد الكريم دلي، "العدالة الرقمية في الجزائر: مشروع الرقمنة القضائية وآفاق تطبيق الذكاء الاصطناعي"، *مجلة دراسات قانونية وإدارية*، جامعة الجزائر 1، العدد 22، 2022،

23. عبد اللاوي، محمد. "تحول نماذج التشريع في ظل الثورة الصناعية الرابعة"، *المجلة الجزائرية للقانون والتكنولوجيا*، جامعة الجزائر 1، العدد 11، 2023،

24. عليان بن عبد الله الرشيد تنمية الموارد البشرية ودورها في تفعيل الإدارة الإلكترونية – دراسة تطبيقية على العاملين في الأمن العام بمدينة الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا قسم العلوم الادارية الرياض العربية السعودية 2007

25. كريمة زواوي، *الإعلام الرقمي والترويج الثقافي للمنتجات التجارية في بيئات متعددة الثقافات*، مجلة علوم الإعلام والاتصال، جامعة وهران، العدد 19، 2022،

26. كمال، عبد اللطيف. "التطور التكنولوجي ومفاهيم التعاقد في الفقه الإسلامي والقانون المدني"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، جامعة الجزائر 1، العدد 31، 2021،

27. مصطفى بوعلام، *إدماج القانون الرقمي في التعليم الجامعي الجزائري: الضرورة والتحديات*، مجلة إصلاح التعليم، جامعة وهران، العدد 10، 2023،

28. منال بن عبد الله، *التجارة الإلكترونية كرافعة للاقتصاد الثقافي المحلي في الجزائر*، دراسة ميدانية، مجلة دراسات إعلامية، جامعة الجزائر 3، العدد 9، 2021،

29. منال بوهلال، "التحول الرقمي للقطاع القانوني بين التحديات التقنية والمتطلبات التشريعية"، *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية*، جامعة المسيلة، العدد 18، 2023،

30. منصور بن رحال، "دور الذكاء الاصطناعي في دعم الرقابة القانونية على المؤسسات"، *المجلة الجزائرية للتكنولوجيا القانونية*، المركز الجامعي بغلزان، العدد 3، 2022،

31. منير قسوم، "التنبؤ القضائي ودور الذكاء الاصطناعي في تطوير المحاكم التجارية"، *مجلة النظم القانونية والتكنولوجيا*، جامعة وهران، العدد 13، 2023،

32. موساوي سليم، *الإدارة الرقمية وأثرها على أداء المؤسسات العمومية في الجزائر*، مجلة الاقتصاد الرقمي، جامعة الوادي، العدد 5، 2020،

33. موسى عبد الناصر ، مساهمة الادارة الالكترونية في تطوير العمل الاداري بمؤسسات التعليم العالي ، دراسة حالة كلية العلوم والتكنلوجيا بجامعة بسكرة ، مجلة الباحث ، عدد 01 ، الجزائر ، 2011 ،

34. ناصر بوعافية، "التحول الرقمي وإدارة الوثائق القانونية في المؤسسات الاقتصادية"، *مجلة الأنظمة الرقمية في الإدارة العامة*، جامعة وهران، العدد 6، 2023،

35. نوال بن خيرة، "دور الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار الاقتصادي والتجاري"، *مجلة اقتصاديات المعرفة والتجارة الدولية*، جامعة باتنة، العدد 12، 2022،

رابعا : القوانين والمراسيم التنفيذية .

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الأمر رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008.

2. المرسوم التنفيذي رقم 204/15 يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفر ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية المؤرخ في 11 شوال 1436 هـ

الموافق لـ 27 جويلية 2015، ج ر، ع 41 المؤرخة في 13 شوال 1436 هـ الموافق لـ 29 جويلية 2015

3. المرسوم التنفيذي رقم 204/15 يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفر ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية المؤرخ في 11 شوال 1436 هـ الموافق لـ 27 جويلية 2015، ج ر ، ع 41 المؤرخة في 13 شوال 1436 هـ الموافق لـ 29 جويلية 2015

4. مرسوم تنفيذي رقم 98-257 مؤرخ في 25 أوت 1998 يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات "أنترنات" واستغلالها، ج ر العدد 63، الصادر بتاريخ 4 جمادى الأولى 1419هـ.

خامسا :مواقع الأنترينت

مراد جفري، الثورة الرقمية وتأثيرها على الادارة العمومية بالمغرب : https://9anonak.blogspot.com.

وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تم الاطلاع بتاريخ 02-03-2025، الساعة 15:35، متاح على الموقع إستراتيجية https://www.mpt.gov.dz/ar/content/

وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تم الاطلاع بتاريخ 02-03-2025، الساعة 15:35، متاح على الموقع إستراتيجية https://www.mpt.gov.dz/ar/content/

سادسا : المراجع باللغة الأجنبية .

1. Chakravarti, R. & Xie, J. (2022). *Cultural AI in Global Marketing: Insights from Multinational Campaigns*, International Journal of Business Intelligence, Vol. 12, Issue 3,
2. Jonathan Hart, *Digital Transformation of Commercial Law: Global Trends and Challenges*, Oxford Journal of Law and Technology, 2020, Vol. 22, Issue 4,
3. McKinsey Global Institute, *The Multilingual Marketplace: Tech-Driven Trade in the Age of AI*, New York, 2023,
4. Surden, H. (2020). *Artificial Intelligence and Law: An Overview*. Georgia State University Law Review, Vol. 35,

العنوان	لصفحة
فهرس المحتويات	
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص دراسة	–
مقدمة	أ
الفصل الأول الاطار المفاهيمي للرقمنة في قانون الأعمال	
تمهيد	07
المبحث الأول : ماهية الرقمنة.	08
المطلب الأول : مفهوم الرقمنة .	08
الفرع الأول: تعريف الرقمنة "لغة"	09
الفرع الثاني: تعريف الرقمنة "اصطلاحا"	09
المطلب الثاني :اليات نفذي الرقمنة في الادارة الجزائرية .	10
الفرع الأول: التأطير التقني لعملية الرقمنة بتوفير بنية تحتية مناسبة	11
الفرع الثاني: التكوين التكنولوجي للمورد البشري .	16
الفرع الثالث: التأطير القانوني لعملية الرقمنة في الجزائر	18
المطلب الثالث :استراتيجية الجزائر الالكترونية	20
المبحث الثاني : مجالات رقمنة قانون الأعمال في ضل التحولات الرقمية .	27
المطلب الأول : مفهوم قانون الأعمال وتطوره .	27
الفرع الأول: تعريف قانون الأعمال	27
الفرع الثاني : تطور قانون الأعمال في الجزائر.	28
المطلب الثالث : التجارب الدولية في رقمنة قانون الأعمال .	32
الفرع الأول :التجارب الدولية الرائدة في رقمنة قانون الأعمال	32
الفرع الثاني :التجارب العربية في رقمنة قانون الأعمال	33

الفرع الثالث :التجربة الجزائرية في رقمنة قانون الأعمال	34
خلاصة فصل	36
الفصل الثاني تأثير الرقمنة على قانون الأعمال في الجزائر	
تمهيد	39
المبحث الأول: رقمنة الإجراءات القانونية والعدالة التجارية	40
المطلب الأول: رقمنة الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمؤسسات التجارية	41
الفرع الأول: رقمنة إنشاء المؤسسات التجارية والتسجيل القانوني.	41
الفرع الثاني: رقمنة التصريحات الجبائية والضمان الاجتماعي.	42
الفرع الثالث: التحديات التقنية والبشرية لرقمنة الإجراءات	44
المطلب الثاني: دور التكنولوجيا في تسهيل التفاعل التجاري الثقافي	46
الفرع الأول: التكنولوجيا كوسيط ثقافي في التجارة العالمية	46
الفرع الثاني: التجارة الإلكترونية كآلية لتقارب الثقافات التجارية	
الفرع الثالث: التكنولوجيا في تسهيل التبادل التجاري في بيئات متعددة اللغات والثقافات.	51
المطلب الثالث: تحديات التحول الرقمي في المنظومة القانونية الجزائرية	54
الفرع الأول: التحديات التشريعية والقانونية	54
الفرع الثاني: التحديات المؤسسية والبنية التحتية الرقمية	55
الفرع الثالث: التحديات المرتبطة بالثقافة القانونية الرقمية والتكوين	56
الفرع الرابع: التحديات الأمنية وحماية المعطيات الرقمية القانونية	57
المبحث الثاني: الاستراتيجيات الوطنية لتطوير رقمنة قانون الأعمال	58
المطلب الأول : مشاريع الحكومة الجزائرية في مجال الرقمنة	59
الفرع الأول: رقمنة السجل التجاري وتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات	60
الفرع الثاني: رقمنة العدالة التجارية وتحديث الإجراءات القضائية	60
الفرع الثالث: تطوير المنصات الرقمية ذات الطابع الاقتصادي والتجاري	61
الفرع الرابع: تحديث الجباية وتنظيم التجارة الإلكترونية	61

المطلب الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في تطوير النظام القانوني للأعمال	62
الفرع الأول: الذكاء الاصطناعي كوسيلة لتحديث البنية التشريعية للأعمال	62
الفرع الثاني: الذكاء الاصطناعي في تحسين الأداء القضائي للأعمال	64
الفرع الثالث: الذكاء الاصطناعي في ضبط المعاملات التعاقدية التجارية	66
المطلب الثالث : التحديات القانونية والتقنية للرقمنة في الجزائر	69
الفرع الأول: العوائق القانونية والتنظيمية	69
الفرع الثاني: المشكلات التقنية واللوجستية	70
الفرع الثالث: نقص التأهيل البشري والكفاءات الرقمية القانونية	71
خلاصة فصل	73
خاتمة	75
قائمة المصادر والمراجع	96